



الموضوع

تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2000-2016)

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

*خنشور جمال.

إعداد الطالبة

* سيدي نصيرة

السنة الجامعية: 2016-2017

[/http://www.univ-biskra.dz](http://www.univ-biskra.dz)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِمَّا يَخْتَارُ
ثُمَّ جَعَلَ الْإِنسَانَ
كِرَامًا كَرِيمًا
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ الْغُيُومِ

التشكرات

بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم

«من لا يشكر الناس لا يشكر الله» نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة من

قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر:

❖ الأستاذ الكريم خيهور جمال المشرف على هذا العمل على توجيهاته، وإثراءه الثمينة والقيمة، فهو لم

يدخر أي جهداً لإنجاح هذا العمل.

❖ العائلة الكريمة والتي قدمت لي الدعم المادي والمعنوي وأحاطت بالعناية الفائقة عملي هذا و كانت

دوماً تتطلع إليهم.

❖ أصدقائي والذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة والدعم المعنوي الكبير

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجياً من الله

عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهداء

إلى من قال فيهم عز و جل:

(و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما

أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنصرهما و قل لهما قولا كريما) (الإسراء: 23)

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي و أختي وكتوتي الصغيرة لميس.

إلى جميع صديقاتي الذين عرفتهم طول المشوار الدراسي راجية من الله تعالى أن

يوفقهم في حياتهم العلمية و العملية.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة سعر الصرف على الميزان التجاري بعد التصحيح الهيكلي الذي طرأ حول تخفيض العملة ، وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية التي تواجه الجزائر في وضعية ميزانها التجاري ، وذلك بصياغة نموذج لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف (الأورو و الدولار) على الميزان التجاري ذلك في الفترة الممتدة 2009 إلى غاية 2015.

وتوصلت هذه الدراسة أنه يوجد تأثير لسعر صرف الأورو على الميزان التجاري وسعر صرف الدولار على الميزان التجاري ، وهذا لأن الاقتصاد الجزائري وعلى خلاف اقتصاديات دول أخرى يتأثر بتقلبات سعر صرف عمليتي الأورو و الدولار وينعكس هذا التقلب على نشاطه الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف – الميزان التجاري – الجزائر.

résumé :

Cette étude vise à connaître le taux de change sur la balance des relations commerciales après l'ajustement structurel qui a eu lieu au sujet de la dévaluation, et dans le cadre des relations économiques internationales face à l'Algérie dans l'état de sa balance commerciale, dans la formulation d'un modèle pour mesurer l'impact des fluctuations des taux de change (euro et dollar) sur la balance commerciale de manière dans la période 2009 à 2015.

L'étude a révélé qu'il ya l'impact du taux de change euro sur la balance commerciale et le prix du dollar sur le solde des échanges commerciaux, ce qui est parce que l'économie algérienne, contrairement aux économies d'autres pays touchés par les fluctuations de l'euro et le taux de change du dollar des monnaies reflète la volatilité de l'activité économique.

Mots clés: taux de change – balance commerciale – Algérie

الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| .I | البسمة |
| .II | الآية |
| .III | التشكرات |
| .IV | الإهداء |
| .V | ملخص |
| .VI | فهرس المحتويات |
| .VII | قائمة الجداول |
| .VIII | قائمة الأشكال |
| أ | مقدمة عامة |
| 01 | الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف |
| 02 | مقدمة الفصل |
| 12-03 | المبحث الأول: ماهية سعر الصرف |
| 04-03 | المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف |
| 06-05 | المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف |
| 10-06 | المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف |
| 10 | المطلب الرابع: وظائف سعر الصرف |
| 12-11 | المطلب الخامس: أهداف سياسة سعر الصرف |
| 29-13 | المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف و النظريات المحددة له |
| 13 | المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف |
| 17-14 | المطلب الثاني: نظم سعر الصرف |
| 19-17 | المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف |
| 27-20 | المطلب الرابع: سوق الصرف |
| 29-27 | المطلب الخامس: أدوات سياسة سعر الصرف |
| 30 | خلاصة الفصل |

| | |
|-------|---|
| 31 | الفصل الثاني: |
| 32 | مقدمة الفصل |
| 46-33 | المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري |
| 33 | المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري |
| 33 | الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري |
| 34 | الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري و أثره الاقتصادي |
| 38-37 | المطلب الثاني: أهمية ميزان التجاري |
| 41-38 | المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري |
| 38 | الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري |
| 39 | الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري |
| 44-41 | المطلب الرابع: أسباب أنواع الاختلال في الميزان التجاري |
| 41 | الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري |
| 43 | الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري |
| 46-44 | المطلب الخامس: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري |
| 52-47 | المبحث الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات |
| 49-47 | المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات |
| 49 | المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات |
| 52-50 | المطلب الثالث: علاقة الميزان التجاري وسعر الصرف |
| 53 | خلاصة الفصل الثاني |

| | |
|---------|--|
| 54 | الفصل الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر |
| 55 | مقدمة الفصل |
| 73-56 | المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر |
| 61-56 | المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر |
| 71-61 | المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر |
| 63-61 | الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي |
| 71-63 | الفرع الثاني: مراحل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر |
| 73-72 | المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار و الأورو) خلال الفترة 2009-2015 |
| 98-74 | المبحث الثاني: تحليل تطور الصادرات و الواردات لفترة (2009-2015) |
| 82-74 | المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية لفترة (2009-2015) |
| 79-74 | الفرع الأول: تطور التركيبة السلعية للصادرات |
| 82-79 | الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات |
| 89-82 | المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات لفترة (2009-2015) |
| 86-84 | الفرع الأول: تطور التركيبة السلعية للواردات |
| 89-86 | الفرع الثاني: مناطق التوزيع الجغرافية للواردات |
| 98-90 | المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري |
| 99 | خلاصة الفصل الثالث |
| 103-101 | خاتمة عامة |
| | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 74 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2009-2015) | (01) |
| 78 | التركيبية السلعية لصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015) | (02) |
| 83 | التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015) | (03) |
| 87 | التركيبية السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2009-2015) | (04) |
| 92 | التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015) | (05) |
| 99 | نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية | (06) |
| 102 | تقييم معلمات النموذج | (07) |

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 79 | تطور الصادرات المحروقات للفترة (2009-2015) | (01) |
| 81 | تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2009-2015) | (02) |
| 82 | هيكل التركيب النسبي للصادرات | (03) |
| 88 | تطور الواردات الجزائرية للفترة (2009-2015) | (04) |
| 90 | تطور التركيبة السلعية للواردات للفترة (2009-2015) | (05) |
| 97 | تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري | (06) |
| 97 | رسم بياني من مخرجات Eviews9 لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي | (07) |
| 98 | رسم بياني من مخرجات Eviews9 لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو | (08) |
| 100 | نتائج جاك بير | (09) |

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|------------|---|
| (01) | تطور أسعار الصرف و الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2015 |
| (02) | استقرارية UBC |
| (03) | استقرارية UER |
| (04) | استقرارية السلسلة usd |
| (05) | نتائج تقدير النموذج |

تمهيد:

تعتبر النقود الأساسية أو القياسية وحدات نقدية تعتمد عليها الدول عند إنشاء عملتها وتعتبرها أساساً لنظامها النقدي، حيث أصبح الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية بدراسة الظواهر النقدية من أهم الانشغالات التي تسهر عليها الحكومات والمؤسسات وهذا يعود لمكانة وأهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية، وعلى هذا المنحى فإن الحقيقة تصدق على موضوع الصرف باعتباره ظاهرة مشتقة من الظواهر النقدية، من خلال استخدامه في المعاملات الاقتصادية الدولية لنفس الاعتبار الذي يستعمل من أجله في المعاملات الداخلية لكن استعماله في المعاملات الدولية يصطدم بمشاكل شكلت أزمات عديدة في النظام المالي، تتمثل في أزمات مالية تتضمن في الغالب ثلاث أنواع تتعلق بالعملات والقطاعات المالية بسبب الحركة المتزايدة لتدفقات لرأس المال بين الدول، والسياسات الكلية الحاكمة ومؤسسات القطاع المالي، كما أن العلاقة بين ميزان المدفوعات والأزمات المالية هي بالأكيد ليس بالظاهرة الجديدة وعلى الرغم من أن الأزمات المالية غالباً ما تكون مسبقة بتقلبات حادة بحالة الأسعار و الأسهم إلا أنه من الخطأ حصر مثل هذه الأزمات في عدم الاستقرار المالي، ويعد هذه التمهيدات لما سيقدم، سنتبع الترتيب التالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

محاولة التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالعملات، وعمليات الصرف، وطرقه ، وكيفية تحديده.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتحديد أنظمة

والتعرف من خلاله على العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، و نظمه، والنظريات المفسرة له ، وسوق الصرف ، أدوات سياسة الصرف.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

كانت و مازالت كل دولة تصدر نقود خاصة بها تعرف بالعملة الوطنية و باعتبار أن التبادلات فيها بين الدول أمر مسلم به فإن المتعاملين سيجد نفسه مجبر على التعامل بعملة غير عملته الوطنية ,وقد كان تبادل العملات الحل في تحديد القيمة الخارجية لكل عملة وهذه الأخيرة تعرف بعملية الصرف ولإحاطة بالموضوع قمنا بدراسة الجوانب التالية المطلب الأول درسنا فيه سعر الصرف و المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى نظم و نظريات المفسرة لسعر الصرف و المطلب الثالث تحدثنا فيه عن سوق الصرف .

المطلب الأول :مفهوم سعر الصرف :

سعر الصرف :هو سعر عملة بعملة أخرى ، أو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنها لها فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

بمفهوم آخر يتمثل في نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية و وحدة النقد الوطنية ، و بمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم شراء أو بيع عملة ما مقابل عملة وحدة واحدة من عملة ، فسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي بمصر هو عدد وحدات الجنيه المصري التي تدفع مقابل وحدة واحدة من العملة الأمريكية.²

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة و الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما :

¹ - مجدي محمود شهاب, الاقتصاد الدولي المعاصر, دار الجامعة الجديدة, طبعة 2007,ص 244
² - محمد كمال خليل حمزاوي, سوق الصرف الأجنبي, دار المعارف الإسكندرية, طبعة 2006, ص 17

أ- **التسعيرة المباشرة:** فهو عدد الوحدات من عملة أجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة وطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي: بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن حيث يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي

ب- **التسعيرة الغير مباشرة:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعيرة بما في ذلك الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: 1 دولار أمريكي = 107.19 دينار¹.

- يقصد بسعر الصرف: عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى.
- كما أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين و لا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي ، و تحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة ، و تقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية و بذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ، و ككل فإن سعر الصرف عرضة للتقلب الارتفاع و الانخفاض لكن درجة هذا التقلب إنما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع².

و تتغير أسعار الصرف من يوم إلى يوم استجابة للتغيرات في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف³ حيث أن عدم التوازن فيما بين العرض والطلب على النقود لا بد أن ينعكس على مستوى الأسعار ، وإن أي نقص في العرض النقدي سوف يميل إلى الزيادة، وخاصة الطلب لأغراض المعاملات والمضاربة، ولهذا يتعين على الحكومات أن تسيطر على نشاطات المضاربة ،من خلال وسائل السيطرة المادية والمباشرة، وكذلك السيطرة على عرض النقود والائتمان لكي تمنع احتمال ارتفاع الأسعار شريطة أن لا يؤثر ذلك على الاستثمار والإنتاج⁴.

¹- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، طبعة 2007، ص 96

³- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2004، ص 44

³- مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، د علي مسعود عطية، دار الريخ بدون طبعة، المملكة السعودية، 2007، ص 26

⁴ - مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، ط 2007، ص 1، 223.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف : للصرف أربعة أشكال نذكر أهمها :

أولاً- سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، و يمكن أن يعكس هذا التعريف حساب العملة المحلية بدلالة وحدات من عملة أجنبية ، و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة أسعار محلية ونرمز له بالرمز Eمثلا في حالة الدينار و الدولار يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار $\$/JD$ (دولارات للدينار الواحد) و يشمل تحويل الدولارات لدينار بالتقسيم على E و العكس بالضرب في E حيث E هو $1 / E$ ¹

ثانيا-سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم

ثالثا-سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى نقص أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى .

رابعا-سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية².

¹ - بالقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، سلسلة جسر التنمية معهد تخطيط الكويت ، السنة الثانية ، العدد 23، نوفمبر، 2003 ، ص 1.

² - عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق، ص ص 105-107.

خامسا- سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ,أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بنمو طبيعي ، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة.¹

المطلب الثالث-أنواع سعر الصرف :

أولا-الصرف اليدوي : وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطنية لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيذا ما بين الصراف والمشتري ، كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار فيستبدلون ما يحملون معهم من أوراق العملة الأجنبية لقاء العملة الوطنية .

ثانيا-الصرف المسحوب : وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطى حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة ، وكذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة .²

ثالثا-الصرف نقدا :

أ- تعريف الصرف نقدا: تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم وإستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف ,مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا، وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى غاية 48ساعة من لحظة إبرام العقد، على عكس ما توحى به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام عقد الصرف الواردة في هذا التعريف وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتغير بإستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات و الطلب عليها ، ويقوم وكلاء الصرف بإعلان زياتتهم بهذه الأسرار و السهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بعمليات الصرف ومن المهم أن نفرق هنا بين نوعين لسعر الصرف :

¹ - بالقاسم العباس،سياسات سعر الصرف ،مرجع سابق ، ص 4.

²- شمعون شمعون بيورصة الجزائر ،دار غومة ،بدون طبعة،الجزائر، 1999، ص 139-140.

- **سعر الشراء**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء عملة واحدة من العملة الأجنبية.

أ- **سعر البيع**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية ويكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء ويمثل الفرق بينهما في هامش البنك .

ب- **حساب الأسعار المتقطعة**: عند تبادل العملات في مركز مالي معين قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها ويتم بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة وتسمى الأسعار المحسوبة لهذه الطريقة بأسعار المتقاطعة ، إذا انطلقا من سعر العملات في مركز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

ج- **التحسن أو التدهور في قيمة عملة مقابل عملة أخرى**: تتغير أسعار عملات في الزمن ، ويكون تحسن في سعر عملة مقابل أخرى إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة ، ويكون هناك تدهور في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة ويمكن أن نحسب التدهور أو التحسن في سعر العملة مقابل عملة أخرى في شكل معدل كما يلي :- $S_x = Ct_1 - Ct_0$

$$Ct_0 / Ct_0 \cdot 100$$

S_x : هو التغير في سعر العملة

Ct_1 : هو السعر في نهاية الفترة

Ct_0 : هو السعر في بداية الفترة

د- **اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية**: كما ذكرنا سابقاً فإن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة ، إن هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم فيما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث

سعر العملة منخفض و إعادة بيعها في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفع ، وفي الحقيقة توجد عدة أنواع لتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع فيما يلي :

- عمليات التحكيم المباشر :هي تلك العمليات التي تتجم مع المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين .
- عمليات التحكيم غير المباشرة :هذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاثة عملات ,حيث لا تكون إحدى هذه العملات المسعرة مباشرة بدلالة إحدى العملتين الأخرتين ولكنها مسعرة بدلالة العملة الثالثة¹ .

- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة: ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين .

رابعا-الصرف لأجل: تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم وإستلام العملات يتمان بعدة فترة معينة من تاريخ إبرام العقد ، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد تكون عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

ومن هنا نلاحظ أن الفرق بين عملية الصرف لأجل و عملية الصرف نقدا يتمثل في تاريخ التسليم و الاستلام ،حيث يكون متأخر بالنسبة للصرف لأجل ، فيكون في أقل من 48ساعة بالنسبة لصرف نقدا وتستعمل عمليات الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم و الاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف،ومهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق).
ثمن تأجيل التسليم وتسعير العملات في سوق الصرف لأجل: يحسب سعر الصرف المطبق في عمليات الصرف لأجل على أساس سعر الصرف نقدا السائد لحظة إبرام العقد ، ويأخذ في الاعتبار بالإضافة إلى سعر

¹ - الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك، مرجع سابق،ص ص 99-101.

الصرف نقد لحظة إبرام العقد تكلفة فترة الانتظار ومن المحتمل أن يساوي ثمن تأجيل التسليم موجبا دعنا نسميه المربحة ومن الممكن في حالات أخرى أن يكون سعر الصرف لأجل أقل من سعر الصرف نقدا وفي هذه الحالة يكون ثمن تأجيل التسليم سالبا، دعنا نسميه وضعية ويدفع المقدم من طرف المشتري ويستفيد منه البائعون بينما المؤخر يدفعه البائعون ويستفيد منه المشتري ، وعليه يمكننا وضع القاعدة التالية:

❖ إذا كان سعر الصرف لأجل أكبر من سعر الصرف نقدا فإن :سعر الصرف لأجل =سعر الصرف نقدا +المربحة

❖ إذا كان سعر الصرف لأجل أقل من سعر الصرف نقدا فإن : سعر الصرف لأجل = سعر الصرف نقدا + المربحة

بعد أن عرفنا على أي أساس يحسب سعر الصرف لأجل بقي أن نعرف كيفية حساب ثمن تأجيل التسليم (سواء كان مقدم أو مؤخر) يمكن للبنوك حساب سعرين للصرف لأجل الأول سعر الشراء ،و الثاني سعر البيع ويتم حساب كلا السعرين باعتماد على أسعار الفائدة في مختلف العملات السائدة في سوق الصرف الوطني (سوق مابين البنوك) وسوق الصرف الدولي (سوق الأورو دفيز) ويمكن حساب ثمن تأجيل التسليم في حالتين بيع وشراء كما يلي :

أ-ثمن تأجيل التسليم في حالة سعر الشراء لأجل :يحسب كما يلي :

$$Re \text{ ou } De = (ipn - ioe) \cdot (t/36000) \cdot cac / 1 + ioe \cdot (t/3600)$$

Re :هو ثمن تأجيل التسليم مربحة

De:هو ثمن تأجيل التسليم وضعية

Ipn :هو معدل الفائدة على الإقراض في السوق الوطني ما بين البنوك

ioe :هو معدل الفائدة على الإقراض في سوق الدولي قصير الأجل (سوق الأورو ديفيز)

T :هو أجل التسليم مقاس بالأيام،ويمكن أن يقاس أيضا بالشهور

Cac : هو سعر الشراء في سوق الصرف نقدا

ويلاحظ انه كان معدل الفائدة على الإقراض في السوق الوطني ما بين البنوك أكبر من سعر الفائدة في سوق الصرف الدولي قصير الأجل يكون ثمن التأجيل موجب (مرابحة) ويكون بالتالي سعر الشراء لأجل أكبر من سعر الشراء نقدا والعكس صحيح .

ب - ثمن تأجيل التسليم في حالة حساب سعر البيع لأجل :

حيث أن : $Re \text{ ou } De = (ien - ipe) \cdot (t/36000) \cdot cvc / 1 + ipe \cdot (t/3600)$

CVC : هو سعر البيع في السوق

المطلب الرابع : وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة تتمثل في :

❖ **وظيفة قياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية

(سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

❖ **وظيفة تطويرية** : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال

دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو

الاستعاضة عنها بالإستراتادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على

التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية

❖ **وظيفة توزيعية** : وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل

القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

¹ - محمد العربي الساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، بدون طبعة، 2006، ص 97-98.

المطلب الخامس: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:¹

(1) **مقاومة التضخم**: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى

تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى

التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق

المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكّن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيّتها .

(2) **تخصيص الموارد**: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى

قطاع السلع الدولية (الموجه للتصدير) ، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد

كبير من السلع قابلاً للتصدير ، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إنتاج السلع التي كانت

مستوردة محلياً (إحلال الواردات) والـسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي

في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذا يؤدي إنخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل

ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للإستيراد.

(3) **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند

إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي

فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي

تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال ، وعندا إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إرتفاع سعر الصرف

الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات

العاملة في قطاع السلع الدولية ، فينتقل إستثمارها وبهدف تقليص الأثار السلبية الناجمة عن سعر

¹ أمين الصيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، لبنان ، 2013، ص24

الصرف التنافسي ، يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى إعتقاد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية وسعر الصرف للواردات الغذائية ...إلخ .

(4) **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي إعتقاد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية في عام 1948 قام البنك الفيدرالي الألماني بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتقاد سياسة العملة القوية كما إعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة لتخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف و النظريات المحددة له

تهدف أسعار الصرف الى تسهيل التعاملات الاقتصادية بين الدول حيث تؤدي عوامل الى تغيير شاسعة في الاسعار وهذا لاختلاف النظم التي يتم بمقتضاها تحديدها ،فضلا على الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت ، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف كالتالي:¹

أ التغيرات في قيمة الصادرات و الإستيراد : فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الإستيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيعمل ذلك على تشجيع الإستيراد من الخارج مما يؤدي إلى حالة التوازن إلى سعر الصرف .

ب تغير معدلات التضخم : يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف ، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل إستيرادات الأجانب من السلع وبالتالي يقل الطلب على العملة .

ج التغير في معدلات الفائدة :في البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية)سوف تجلب رأسمال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي

د التدخلات الحكومية :وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائم لسياسة المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفه بالإضافة إلى هذا تتأثر أسعار صرف العملات بعوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية.

¹ محمود حميدات ،مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000،ص 22

المطلب الثاني: نظم سعر الصرف

يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول حيث يرتبط كل نظام منها بقاعدة من القواعد النقدية في ما يلي:

أولاً - نظام ثبات الصرف: ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 حتى قيام الحرب العالمية الأولى وذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين :

❖ أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة .

❖ أن تكون انتقالات الذهب عديمة التفقه لما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملاً فإنه يسمح بتقلب هذا

السعر بحرية في حدود ضيقة جداً وهي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقاً لقوة العرض

والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية أو ما يطلق عليه الكتاب (قواعد لعبة الذهب)¹.

ثانياً - نظام حرية الصرف: نظام الصرف الحر هو ذلك النظام الذي تتحدد بمقتضاه أسعار صرف العملات

في السوق الدولي على أساس العرض والطلب على تلك العملات ، فحرية سعر الصرف تعني أن تحديد مستوى

التوازن لسعر صرف العملات يخضع لذات القواعد التي يتحدد بها ثمن أية سلعة ، فثمن أية سلعة يتحدد في

النهاية بتلاقي قوى العرض والطلب ووحدة النقد في هذا لا تختلف عن أية سلعة عادية ولكن ما يميز وحدة النقد

كسلعة أنها لا تطلب لذاتها فعندما يطلب التاجر الأمريكي الجنيه المصري ، فإنه يطلب بغرض شراء أو استيراد

سلع مصرية أو تسوية صفقة لسلع مصرية ، فيقوم بالتخلي عن الثمن (الدولار) في سبيل الحصول على السلعة

وهي وحدة النقد المصرية .

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة الإسكندرية، بدون طبع، 2003، ص 14 - 15.

يتحدد سعر صرف أي عملة في ظل نظام الصرف الحر بعرضها والطلب عليها، فلو زاد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية عن عرضها فانه وفقا لقانون العرض والطلب العادي سيرتفع سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى، أما لو كان عرض العملة الوطنية أكبر فإن سعر صرف العملة الوطنية سينخفض¹

ثالثا - نظام الرقابة على الصرف: ساد نظام الرقابة على الصرف في ظل النقود الورقية وأتبعته بعض الدول خلال الثلاثينيات وبعد الحرب العالمية الثانية وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدول شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه ومن ثم تمكن لسعر الصرف أن يظل ثابت وذلك على الرغم من المغالاة فيه ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه ، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف وذلك على أساس سعر معين لصرف تحدده الدولة نفسها إداريا كذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التميز الاقتصادي وسواء كان التميز من الدول أو بين السلع أيضا من صور الرقابة على الصرف ، استخدام سعر صرف متعدد ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع وبالنسبة للدول ، ولهذا التعدد في سعر الصرف مظهران أساسيان ، فقد يكون في بيع النقد الأجنبي ، وقد يكون في شراء أو بطبيعة الحال في البيع والشراء معا ، وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تحتتمها مثل هذه السياسة ، و يأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية ، أيضا من هذه الأهداف في منع خروج رؤوس الأموال من الدولة و الحد من الواردات الغير الضرورية ، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن

¹ - رضاء عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، بدون طبعة ، 2007 ، ص 134 - 135.

الخارجي للدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.¹

رابعا - النظام المرن لسعر الصرف : تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها لتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية لتعديل أسعار صرفها .

أ التعميم المدار : وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات .

ب التعميم الحر : وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب قوى السوق , ويسمح التعميم للسياسات الاقتصادية الأخرى للتحرر من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح لسلطات بإعداد السياسة الملائمة ، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة إلى أن تشكل قيودا² ، ويمكن إيجاز هذه النظرية بالقول بأن التغير في سعر الصرف إنما يرجع إلى التغير في القوة الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة أي التغير في مستوى الائتمان السائد في كل منهما.³

خامسا - نظام استقرار أسعار الصرف : بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى باتفاق بروتن وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف، وقد حاول هذا الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين ، ثبات أسعار الصرف بما يعني من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى نشاط الاقتصادي القومي و حرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عن مستوى العمالة الكاملة .

1 - زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية و بيروت، طبعة 1998 ص 88 - 90 .

2 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 115 - 116 .

3 - عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، طبعة 2000 ص 124 .

أما النظام الذي أتبع فيتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقلة عن أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكان تحديد هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي بسعر التعادل الذي حددته لعملتها وهذا الالتزام لا ينصرف إلى العملات الجارية أو الحالية ، أما العملات الآجلة فإنها تخرج عن هذا الاقتراح إلا أن الدولة لا تلتزم بأخذ موافقة الصندوق ، إذا كانت نسبة التخفيض المقترح لسعر التعادل لعملتها لا تزيد عن 10% من السعر التعادل الأصلي الذي تحدد في ديسمبر 1946 ويتعين على الصندوق أن يتخذ قراره سواء بالموافقة على التخفيض أو بعدم الموافقة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب التخفيض إليه .¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف: تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول و أهم هذه النظريات ما يلي :

أولاً-نظرية تعادل القوة الشرائية: حسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتين هاتين الدولتين بعد تلك الفترة ، وكقاعدة عامة تنخفض عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.

ثانياً-نظرية كفاءة السوق : السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه أسعار كل العملات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بمعلومات اقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،العجز ،معدل التضخمالخ في السوق الكفاء :

✓ كل المعلومات الجديدة نجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة .

¹ - زينب حسين عوض الله ,علاقات الإقتصادية الدولية,مرجع سابق طبعة 2003 ص 94

✓ تكاليف المعاملات ضعيفة .

✓ تغيرات أسعار الصرف عشوائية وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية :

✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب .

✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآتي (نقدا) المستقبلي إلا أن هناك

جدلا قائم اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤ نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة

اختبارات .

ثالثا-نظرية الأرصدة: تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على

أرصدة ميزان المدفوعات من تغير فإذا حقق ميزان المدفوعات فائض فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة

الوطنية وهو ما يقود على ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الذي

يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية لما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية¹ .

رابعا-الطريقة النقدية: تفترض هذه النظرية بأن سعر الصرف يحدد من خلال توازن الطلب الكلي مع العرض

من العملة الوطنية لكل قطر ، بافتراض أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن سلطة نقدية في حين يعتمد

الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للقطر والمستوى العام للأسعار ،وسعر الفائدة فإذا ارتفعت

الأسعار ومعها الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من قبل الأفراد والمشروعات لاستخدامها في

المعاملات اليومية كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة سترتفع الكلفة الفرضية لحيازة النقود بدلا من الأصول التي تحمل

فائدة وبالتالي فإن العلاقة عكسية ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة ، إذن في ظل مستوى معين من

الأسعار والدخل الحقيقي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الطلب وعرض النقود لكل قطر.

خامسا- طريقة ميزان محفظة الأوراق المالية : لاحظنا من الطريقة النقدية أنها أهملت التقلبات في أسعار

صرف العملات الرئيسية طوال فترة التعويم (منذ عام 1973) وأنها ركزت على دور النقود وأهملت التجارة

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 120 - 123.

كمحدد لأسعار الصرف و افترضت الطريقة بأن الأصول المحلية والأجنبية ذات بدائل كاملة وبالتالي استخدمت طريقة الميزان المحفظة أو ما يسمى بنموذج أسواق الأصول والتي تقوم على الافتراضات التالية:

- ✓ تفترض طريقة المحفظة بأن الأسهم المحلية والأجنبية ذات بدائل غير كاملة .
- ✓ يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض مع الطلب على الأصول المالية.
- ✓ للتجارة دور أساسي في تحديد سعر الصرف

وهي تفيد الزيادة في عرض النقد للقطر الأم ستقود إلى انخفاض مباشر في سعر الفائدة للقطر وسيحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات والأسهم الأجنبية وسينجم عن هذا الانتقال انخفاض مباشر في قيمة عملة تلك القطر ومع مرور الوقت سيحفز هذا الانخفاض في قيمة عملة صادرات القطر نحو الزيادة مقابل تخفيض الواردات الأمر الذي سينجم عنه بالتبعية فائض تجاري وارتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الانخفاض الذي حصل في بادئ الأمر¹.

سادسا- الجهود الحديثة لتفسير أسعار الصرف: عرفت مسألة تفسير ظاهرة أسعار الصرف جهودا حديثة

قام بها بعض الاقتصاديين لتفسير تحركات هذه الأسعار منهم Branson,P.Kouri,R.Dornpush W ومحاولتهم صياغة نماذج تضم المؤشرات المالية المحددة للصرف في المدى القصير ومحاولة تصور سلوكيات هذه الحركة في المدى الطويل، ومن أهم الطرق المستخدمة على المدى الطويل والمتوسط طريقة المؤشرات المتقدمة يستند تحديد معدل الصرف وفق هذه الطريقة على مجموعة من المؤشرات أهمها: أسعار الأسهم، أسعار المواد الأولية، إفلاس المؤسسات، القروض البنكية، الكتلة النقدية ميزان المدفوعات، مستوى الأسعار، وغيرها من المتغيرات.²

¹ - محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 102-103.

² - السعيد عناني، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح في بسكرة، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

المطلب الرابع: سوق الصرف

الفرع الاول: تعريف سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف على أنه مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ، وعلى أساس ذلك يمكن اعتبار سوق الصرف على أنه الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال ,وما تجدر الإشارة إليه أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية كنيويورك , لندن... الخ عبر الشبكات المعلوماتية للبنوك والمؤسسات المالية¹.

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية وباختصار هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها².

ثانيا-المتدخلون في السوق :

يتدخل في سوق الصرف كل من :

أ-البنك المركزي : ويتدخل للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى بتنفيذ أوامر الحكومة بكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة .

ب-البنوك التجارية والمؤسسات المالية :حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص ,وذلك من خلال أعوان الصرف العاملون في البنوك .

¹ - عبد المجيد قدي, مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, مرجع سابق , ص 107-110.

² - patric fontaine,getoin du risque de change,editions economica, paris,1996, page07.

ج-سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عم التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة .

ثالثاً- أهم العملات المتداولة دولياً :

أ-الدولار الأمريكي: ويستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث تمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي 15.2% من الصادرات العالمية .

ب-الأورو الأوربي: ويأتي هذا إجحالا للعملات الأوربية الهامة مثل المارك الألماني وللموقع الجديد في الإقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و7% من التجارة العالمية .

ج-الين الياباني: حيث يمثل 8% من الناتج المحلي العالمي و8% من التجارة العالمية.

د-الجنيه الإسترليني: لكونه لا يزال خارج العملات المتضمنة لليورو وتظهر قوته من خلال صرفه مقابل الدولار 1 جنيه إسترليني = 1.58 دولار أمريكي¹ .

الفرع الثاني معاملات سوق الصرف: يتم تصنيف معاملات سوق الصرف إلى:

أ-سوق الصرف نقداً (الآني أو العاجل): تعكس أسعار السوق نقداً مختلف القوى الإقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد ، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين ، وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحياناً إلى حدوث نوع من البلبلة لوجود أسلوبين في التسعيرة :

- الأسلوب الأول التسعيرة بشكل مبهم: يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية .

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 107 - 110 .

- **الأسلوب الثاني التسعيرة بشكل واضح:** يؤدي هذا الأسلوب إلى التسعير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية .

يتم عرض التسعير بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء و أسعار البيع ,وعادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة .

ب-سوق الصرف الأجل : تخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل في تاريخ لاحق ولهذا يمكن اعتبارها أسعار الصرف الآجلة أنها اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد ,يختلف الصرف الأجل عن الصرف الآني بأن الفارق بينهما بدلالة معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعملات المعينة فارتفاع أو انخفاض السعر الأجل لعملة ما يتناسب عكسيا مع سعر فائدة العملة وكلما زاد الفرق بين أسعار الفائدة لعملتين وزادت مدة العقد الأجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني للعملة و السعر الأجل .

- **معاملات سوق الصرف للأجل:** وبصفة عامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالي :

✓ **المضاربة:** وهي أن لو فرض و توقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل ، فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع ، وبالعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل ، فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة الآن وشراؤها فيما بعد و الاستفادة من فرق السعرين .

✓ **التحكيم أو المراجعة** : يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر . وفي ضوء ذلك يمكن حصر أوجه الاختلاف بين عمليات المضاربة و عمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاث نقاط جوهرية على الوجه التالي :

❖ **الوقت** : فبينما يحاول المحكم أو المرجح الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد ، ونجد أن المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد ,ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضرة و السوق الآجلة

❖ **درجة التأكد** :يقوم المحكم أو المرجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معطن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة ،أما المضارب فإنه يتوقع اتجاهها معيناً لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال .

❖ **تعدد الأسواق** : تقتضي عمليات التحكيم أو المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف ،أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحدة للصرف .

✓ **التحكيم في سعر الفائدة** : تتم عمليات التحكيم أو المراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة ، ولبيان ذلك نفترض وجود مستثمر مصري يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إيداع أمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عام 10% وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة لدى البنوك الإنجليزية 15% فإن هذا المستثمر المصري سوف يحاول إيداع مدخراته في سوق لندن.¹

¹ - سامي عفيفي حاتم, التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم , مر الدار المصرية اللبنانية , طبعة 2, مصر , 199 ص 39 - 42 .

ج- سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداد للسوق الأجل ومقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى ، في أن واحد وبالتالي فعملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقا¹.

خامسا :سوق الصرف الأجنبي :

أ-تعريف سوق الصرف الأجنبي:هي سوق تجرى فيها عمليات تبادل العملات المعتمدة للتحويل من خلال ترتيبات مؤسسية ،تتم عن طريقها المشتريات والمبيعات عند وجود طلب وعرض مشتقين لهذه العملات².

➤ كما أنه عبارة عن الوسيلة التي تتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة ، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية شأنه في ذلك شأن سوق آخر³.

➤ يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي على أنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان ،حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروق الأسعار أولما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى .

ب-خصائص سوق الصرف الأجنبي : يتضح من هذا التعريف أن أسواق الصرف تتسم بما يلي :

- ✓ أنها تعمل يوميا وعلى مدار الساعة ، كلما زادت شبكات الاتصال الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق وتعددت مهامها دون أي تقييد بزمن أو بموقع ما
- ✓ تحديد وإعلان أسعار الصرف الأجنبي للعملات المعومة أو المرنة تجاه تغيرات الطلب والعرض
- ✓ إن تقلبات أسواق الصرف الأجنبي غالبا ما تكون انعكاس لتقلبات أسواق السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.

¹ -عبد المجيد قدي ,مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية , مرجع سابق ,ص 111 - 113.

² - هوشيار معروف ,تحليل الإقتصادي الكلي ,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,طبعة الأولى 2005 ,ص 289.

³ - سامي عفيفي حاتم ,التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم ,مرجع سابق,ص 25 .

✓ تجرى عمليات التبادل في أسواق الصرف الأجنبي حسب ترتيبات منظمة ,وهنا تنقسم الأنظمة السائدة

بين نوعين رئيسيين : إحداهما يركز على الصفقات التي تتم فيما بين البنوك التجارية ، والأخر يهتم

بالتعاملات التي تنجز فيما بين البنوك التجارية وزيائنها ¹.

ج-عوامل تطور أسواق الصرف الأجنبي :شهد العقدان الأخيرين تطورات كبيرة في أسواق الصرف الأجنبي

وذلك باتجاهات التوسع والانتشار ، ففي العام 1996بلغ حجم أسواق الصرف الأجنبي حوالي 1.6 ترليون دولار

وقد جاءت هذه تطورات نتيجة لعوامل أهمها :

○ إرتفاع قيم المعاملات البترولية في التجارة الدولية بشكل خاص في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة

والتبادلات السلعية والخدمية بشكل عام .

○ تزايد انفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض ، وخاصة بعد تحول أنظمة التخطيط المركزي

الاشتراكية في شرقي أوروبا وأسيا إلى أنظمة اقتصاد السوق الحر .

○ تعاضم التعامل بالعملات الأوروبية ضمن سلسلة من أسواق العملات الدولية حيث يجرى تبادلها بعملات

أخرى .

○ تطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وبشكل بارز بعد ظهور الشبكات العالمية ، إنترنت والتي

أسهمت على مدار الساعة في خزن وتحليل وتطوير ونشر المعلومات .

○ ظهور أسواق جديدة في الاستثمارات المالية والتي أسهمت في زيادة درجات التحوط والتأكد

في ظل التوسعات الكبيرة في قيم المعاملات الاقتصادية الدولية والتي من أهمها أسواق المشتقات لعقود

المستقبليات.²

د-قوى سوق الصرف الأجنبي :

¹- هوشيار معروف ,تحليل الإقتصادي الدولي ,دار حريز للنشر والتوزيع,ط1, الاردن,2006,ص282.

²-هوشيار معروف ,تحليل الإقتصادي الكلي , مرجع سابق , ص 290 - 292 .

- قوى الطلب على الصرف الأجنبي: يمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي كل العوامل التي ينتج عنها طلب الدولار الأمريكي ، بعبارة أخرى فإن الطلب على الصرف الأجنبي نشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب الكلي على الصرف الأجنبي على الوجه التالي :

- واردات السلع أو الواردات المنظورة
- واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة
- التحويلات من جانب واحد للخارج
- صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل
- واردات الذهب للأغراض النقدية

- قوى عرض الصرف الأجنبي : تعرضنا فيما سبق لمصادر ومحددات الطلب الكلي والمستقل على الصرف الأجنبي ،وعلينا الآن أن ننتقل إلى مصادر ومحددات العرض الكلي والمستقل على الصرف الأجنبي ، نبدأ بذكر مصادر العرض الكلي للصرف الأجنبي (الطلب الكلي على العملة الوطنية) وهي كافة البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات

- الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة
- الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة
- التحويلات من جانب واحد للداخل
- واردات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل
- صادرات الذهب للأغراض النقدية¹

هـ - تحديد سعر الصرف الأجنبي:

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 29-32 .

سعر الصرف الأجنبي عبارة عن سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرًا بوحدات من العملة المحلية فإذا كان سعر صرف الدولار بالجنيه المصري = 5 جنيهاً فهذا يعني أن سعر الجنيه بالدولار = $1/5$ دولار ويتم تحديد سعر الصرف كما يلي:

▪ **سعر الصرف الحر:** يتحدد سعر الصرف الحر عن طريق تفاعل قوى الطلب و العرض على العملة الأجنبية

- **الطلب على العملة الأجنبية:** يعتبر الطلب على العملة الأجنبية في أي دولة طلب مشتق من الطلب على الواردات ، فزيادة الطلب على الواردات السلعية أو الخدمية يترتب عليها زيادة في الطلب على العملة الأجنبية لتمويل شراء الواردات وكذلك فإن زيادة الاستثمارات في الخارج تخلق طلباً على العملة الأجنبية .

- **عرض العملة الأجنبية:** يعتبر عرض العملة الأجنبية مشتق من الطلب على الصادرات السلعية والخدمية ، وكذلك ينشأ عرض العملة الأجنبية مع زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة .

• **سعر الصرف الثابت :** لا يعني تثبيت سعر الصرف أن الدولة لا تقوم بتعديل سعر صرف عملتها مطلقاً ، ولكن يظل للدولة القدرة على تعديل سعر الصرف وفقاً لمقتضيات حركة النشاط الاقتصادي فيها وتقدير الدولة ، ولذلك قد يقوم الدولة بتحديد حدود ضيقة يمكن لسعر الصرف المثبت أن يتحرك داخلها صعوداً وهبوطاً .

ز- **تحديد سعر الصرف الأجنبي ببيانيا :**

يتحدد سعر الصرف ببيانيا بتقاطع منحنيات العرض والطلب على العملة الأجنبية كما في الشكل الموالي:¹

المطلب الخامس: أدوات سياسة سعر الصرف

¹- إيمان عطية ناصف , مبادئ الإقتصاد الكلي , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , طبعة 2006 , ص 313 - 318 .

أهمها ما يلي :

أ- تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض

العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت ،أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي .

ب- استخدام احتياطات الصرف : في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية

إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية ، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ،وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية .

ج-استخدام سعر الفائدة : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة

المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة ، في النظام النقدي الأوربي عندما أعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني عهد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو .

د- مراقبة الصرف : تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى

رخصة خاصة ،ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال .

نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم .

هـ- إقامة سعر صرف متعدد : يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض أثار حدة التقلبات في

الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة ، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالوردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترتيبها ، أما السلع

المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف لعادي ,بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية ، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة و الواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف .¹

¹ - عبد المجيد قدي ,مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ,مرجع سابق ,ص 131 - 137 .

خلاصة الفصل:

من خلال تعمقنا وتحليلنا لفي دراسة سعر الصرف، والأزمات المالية، والتعرف على أزمات سعر الصرف ، ومحاولة سرد مفهوما وخصائصها ، وتحليل أسبابها وتفسيرها ومعرفة مؤشرات التعرض لها ، وكيفية الوقاية من الوقوع فيها، ومحاولة الخروج منها دون خسائر جسيمة، نستخلص ما يلي:

- أن تفاعل العرض والطلب له تأثيرا هاما على أسعار صرف العملات.
 - الاستثمارات الأجنبية لها تأثير حاد على نشوب الأزمات .
 - إن فقدان الثقة من أهم مسببات الأزمات المالية ،لذلك من الواضح أن استعادة الثقة يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة التي توضع لمواجهة مثل هذه الأزمات .
- تعتبر الأزمات المالية من الأزمات المعقدة ببساطة ، وهي وليدة استجابة المستثمر للأزمة الاقتصادية، وبهذا فإنها سرعان ما تأخذ صفة الدولية.
- أن الأزمات المالية العالمية ليست ذات طابع عارض وإنما هي ملازمة لنشاط الأسواق المالية ومستمدة من خصائص الأنظمة الإنمائية الحديثة التي أدى تطورها الهائل إلى زيادة حدة هذه الأزمات وسرعة انتشارها
 - إن أهم سبل مواجهة أزمات سعر الصرف عموما هي نظم الإنذار المبكر لأنه يعتمد على منهجية واضحة التحديد .
 - أن احتمال وقوع أزمة عملة يزداد مع المبالغة في تقييم سعر الصرف مقارنة بالاتجاه العام وعندما يزداد نمو الائتمان المحلي ونسبة المعروض النقدي بمفهوم أوسع M_2 إلى الاحتياطات.

المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري الاداة التي تمكن الدولة من قياس مدى انخراط اقتصادها في الاقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين، من ناحية الجانب السلبي أي التجارة المنظورة، ومن ناحية الخدمات أي التجارة غير المنظورة و يتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حلتها أو تؤثر عليه بالسلب

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

ت1: يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، و المتمثلة في المبادلات من السلع، فاذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فاننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما اذا زادت الواردات عن الادرات من السلع فاننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري غير صالح في البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالاضافة الى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان التجاري¹.

يمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها.²

ت2: أو يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا.³

¹ محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص181.

² جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص387.

³ جيمس جوارنتي، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض، 1999، ص543.

ت3: الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي ، وهذا ما يسمى ب "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر الى هذا المفهوم بنظرة سلبية ، بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية ، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل :الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري

هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.¹

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري و أثره الاقتصادي

ينقسم الميزان التجاري الى قسمين هما :

1/الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2/الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل،السياحة،دخول العمل،عوائد رأس المال).

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في :²

¹ عبد الجليل هجيرة ،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان،2012،ص96-97

² حنان لعروق،سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجى دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،تخصص بنوك وتأمينات،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،دفعة 2004-2005،ص7.

- **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها ، سواء برية أو بحرية أو جوية وفي الجانب المدين ، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل.
- **خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة ، ويتم تسجيلها في الجانب المدين ، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.
- **اتصالات:** تتمثل في خدمات البريد والاتصالات ، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن ، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.
- **السفر و السياحة:** يغطي كافة السلع و الخدمات التي يتحصل عليها لاسافرون والسواح ، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة اقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع و الخدمات حالاً أو في وقت لاحق ، ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات الخ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن ، أما مصروفات الاشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.
- **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة و الحوادث و إعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين ، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة ، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين ، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه ، فالمبالغ المدفوعات الى الداخل تسجل في الجانب الدائن ، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.¹
- **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج ، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي ، مساهمة الحكومة النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ، بالإضافة إلى نفقات

¹ محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 172-173.

السلك العسكري في الخارج المعاشات... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

- خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات و المدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الاعلان و الأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.
- عائدات الاستثمار: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في:

-الدخل من الاستثمار المباشر أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، و المعاد استثماره و الأرباح الموزعة.

-الدخل الذي يعود الى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة الى الشركات و الهيئات، الأوراق المالية و الاكتتاب في أسهم و رأس مال الشركات

ويكون الدخل لذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية و الأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد و الأرباح التي تدفع للأجانب على القروض و الاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين .

- أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض و الثاني هو العجز، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس الا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي و السلبي، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الايجابية الإنتاجية الواسعة و الفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة و التلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية

مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على قيمتها الشرائية ، كما يعني تشغيل اليد العملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها ، كما يعني الاستمرار في بناء قدرا إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته.¹

المطلب الثاني: أهمية ميزان التجاري

حيث يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة ، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية¹ فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ماتكون بين 3 أشهر ، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{اجمالي الصادرات (X)} - \text{اجمالي الواردات (M)}$$

على أنه يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه ، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل (X-M) مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا ، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة ، وفي المقابل ، فان الرصيد التجاري السلبي و المستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري ، بسبب ضعف تنافسية الصادرات² ، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري ،

¹ بن طالب فاطمة الزهراء، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012-2013، ص57.

¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2012، ص76

² عبد الرجمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1993، ص207.

أو على الأقل الوصول الى حالة التوازن فيه ، وذلك عند ماتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه ، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها الى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره الى عجز في ميزانها التجاري.³

المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

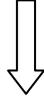
بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول الى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولاتها تقييد واردتها السلعية قدر الامكان ، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول الى حالة التوازن ،وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

الفرع الأول:التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري،أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي ، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:¹

³ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن،ص234.
¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق ، للنشر و التوزيع ،الأردن ،2004،ص124-125..

الانتاج + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي



المنتجات المحلية

معناه:

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة هذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بالفائض في الميزان التجاري ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين والجانب الدائن في الميزان التجاري، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبا على

الانتاج المحلي والدخل والتشغيل ، ويستمر هذا الأثر السلبي الى تحقيق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات ، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم حتى الوصول الى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات¹ ، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات اذا تحقق الفائض في ظل ظروف الاقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الانتاج المحلي بالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقت في تطبيق احدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي لداخلي للبلد.²

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لاقامة المشروعات الانتاجية نتيجة لضعف قدرتها على انتاج هذه السلع ، بالاضافة الى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في

موازينها التجارية.¹

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها ، فالدولة تستورد في هذه الحالة سلعا أكبر من قدرتها ، بما يؤدي الى زيادة مديونيتها تجاه الخارج ، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي الى

¹ فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص234.

² عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص207.

¹ دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، 2014-2015، ص120

خفض وتدهور قيمتها ، كما أن الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي الى انخفاض الانتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي حجم البطالة ، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.²

المطلب الرابع : أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

تتعدد أنواع وأسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول و الظروف المحيطة بها، بالإضافة الى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير اقتصادية:

الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

أولاً: أسباب اقتصادية: وتتمثل في:³

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و لميزان التجاري فانه اذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة ، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها ، مما يؤدي الى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضاً في الميزان التجاري للدولة.

أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات ، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية ، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص404.

³ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص121.

أسباب دورية: وتشمل على تقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري ، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة¹ ، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة و انعكاساتها على الدول النامية و تأثير ذلك على حركة الصادرات ، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
- **تغيرت أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض و الطلب بالإضافة الى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.
- **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لالغاء كل هذه القيود داخلها ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات و الواردات.²

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: و المتمثلة في :

أ- **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وماقد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر ، أو نفاذ الثروات الطبيعية ، مما قد يؤدي الى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب- **التقدم التكنولوجي:** ومايرافقه من اختراعات عالمية ، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي الى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج ، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعاره منتجات الدول النامية المرتفعة ، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض هذه الأخيرة ، التي تمثل المصدر الرئيسي في تجارتها الخارجية

¹ عرفان تقي الحسيني ، **التمويل الدولي** ، دار النشر والتوزيع ، 2008، ص126.

² زينب حسن عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النشر والتوزيع ، مصر ، 2001، ص123.

، مما يؤدي الى عجز في ميزانها التجاري ، وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي الى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج/الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معادلات الصادرات خاصة اذا كانت احدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د/الاضرابات العالمية: التي يكون لها أثر خاصة في المتقدمة الصناعية ، لأنها تؤدي الى شل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره الى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر اذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.¹

الفرع الثاني:أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري الى:²

أولاً: الاختلال الخاطيء

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتياً ،وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما نقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي الى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، عندما تتلأم الظروف و الأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه في الانتاج الزراعي فان الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال

¹ مرجع سبق ذكره،ص102.

² فليح حسن خلف ،التمويل الدولي،ص122-130

أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري ، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

ثانياً: الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة ، و المرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية ، حيث تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر نتيجة للازدهار و الرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية ، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم ، وعلى العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية و يزول بزوالها ، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثاً: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة ، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة ، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية ، وضعف الجهاز الانتاجي للدولة، ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

• التضخم:

يؤدي التضخم الى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات ، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.¹

• معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون سنة ، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية ، سواء كانت داخلية أو خارجية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات ، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي الى انخفاض الطلب عليها. ¹

• تغيرات أسعار الفائدة :

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص64
¹ برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص69.

ان التغيير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي الى تدفق رؤوس الأموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي ما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره الى تراجع العملية الانتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين.²

• سعر الصرف:

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فان تخفيض سعر الصرف يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

² بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص 64.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري ، حيث يعتبر سعر الصرف عمل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية و التوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت الى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع طور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية ، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

ان زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي الى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، اذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي ، وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين و المستوردين واختلاف هيكل الانتاج ، اذا أن الدول التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة منوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة أقل.¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات و الواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ، حيث يساهم

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل انتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص7

تقلب سعر الصرف في احداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي الى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

تعتبر صادرات المحروقات الملجأ الوحيد للحصول على النقد الأجنبي ، و المصادر الأخرى تبقى تبقى مساهمتها هامشية ، و لاستخلاص أثر سعر الصرف على الصادرات سنتطرق الى تحليل النقاط التالية :

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:¹

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع الواردات على بعض السلع الاستهلاكية ،حيث يؤدي ارتفاع أسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون

على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذه السلع و الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:²

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص183.

² دوحة سلمى، مرجع سابق، ص129.

• مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات ، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

• طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية ، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فان السيارة الفرنسية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 بدلا من 900.000 في حين أن السعر المستورد الألماني لكمية من التمور 500.000 ستتنخفض من 5555.5556 أورو الى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو الى 100 دج مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف ، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي الى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فان حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتنخفض الكمية المطلوبة من

الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع ، فتنخفض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي ، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية ، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار ، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب(عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين(الطلب على الواردات) ¹.

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية ، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية ، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات « X » و الواردات « m » أي

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص132.

« m-x » وهو جزء من الإنفاق الكلي و الذي يكتب على الشكل التالي:¹

$$Y=C+I+G(X-M)$$

حيث (X-M) C.G.I تمثل كل من الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية(الصادرات و الواردات) على التوالي.

كما أن للصادرات و الواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ،ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

عندما بلد يستورد منتج ، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج ،البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة ،وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات ،و العكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين ،العملة ، المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.²

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص225.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص203-204.

الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات صغوط تضخمية تساهم في استمرار في الميزان التجاري.

وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

خلاصة الفصل :

يعتبر سعر الصرف مهما للغاية في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وذلك من خلال تقييم عملة دولة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها ، حيث رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية ، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة الأجنبية ، بينما تحصل العملات الأجنبية من الصادرات وبالتالي عندما ترتفع أسعار العملة ستقل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات التي قيمت بالعملة المحلية ، فيزيد من تنافسية الواردات .

وفي ظل تدخل الدولة في سعر الصرف ومحاولة التأثير عليه تماشيا مع حالة الميزان التجاري ولمعرفة مدى ارتباط سعر الصرف بالميزان التجاري سيتم تسليط الدراسة على حالة سعر الصرف الجزائري وميزانها التجاري في الفصل الثالث.

تمهيد :

انتهجت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي سياسة اقتصادية مبنية على أسس الانفتاح وتحرير التعامل في الصادرات و الواردات ، حيث أطلقت إصلاحات واسعة لفتح اقتصادها ،ولعل أهم هذه التحديات التي واجهت السلطات في ظل هذا الوضع الجديد هو ارتفاع فاتورة الاستيراد و آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني و تعتبر كثرة الواردات عائقا أمام استقرار القيمة الخارجية للعملة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن في العرض و الطلب في سوق الصرف ما ينعكس على انخفاض قيمتها حيث شهد صرف الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة و لاسيما مقابل الأورو انخفاضا محسوسا .

ولإثبات صحة الموضوع قمنا بالتأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية واستخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية حيث يعبر عن المتغيرات الاقتصادية في شكل رياضي ،فقد تزايد استخدام الاقتصاديين لطرق التحليل الإحصائي بهدف اختبار الفرضيات الخاصة بهذه العلاقات ، و تقدير أحجامها الفعلية واستخدام هذه التقديرات لعمل تنبؤات كمية للظواهر الاقتصادية ، وهذا النوع من التحليل هو ما يسمى بالاقتصاد القياسي .

وتعددت الطرق التي استخدمت لتقدير نماذج الانحدار ففي هذا الفصل حولنا تطبيق التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة من 2009-2015، من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغير سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار ،وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في التقدير من خلال برنامج Eviews9 .

خصصت المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر (2009-2015)

المبحث الثاني : تحليل تطور الصادرات و الواردات (2009-2015)

جدول رقم (2): التركيبة السلعية لصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون دولار الأمريكي

| الصادرات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المواد الغذائية | 113 | 315 | 355 | 315 | 404 | 323 | 238 |
| الطاقة و المحروقات | 44415 | 56121 | 71661 | 70584 | 63327 | 58362 | 33081 |
| المواد الأولية | 169 | 94 | 161 | 168 | 109 | 110 | 107 |
| المواد نصف المصنعة | 393 | 498 | 660 | 618 | 492 | 1173 | 1111 |
| التجهيزات الفلاحية | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| التجهيزات الصناعية | 42 | 30 | 35 | 32 | 29 | 16 | 18 |
| السلع الاستهلاكية | 49 | 30 | 16 | 19 | 16 | 11 | 11 |
| أخرى | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 45186 | 57091 | 72888 | 71736 | 64713 | 59996 | 34566 |

[/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

- (2015-2009): النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 12، ديسمبر 2010 .
- (2015-2009): النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 33، مارس 2016.

جدول رقم (3) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | المناطق الاقتصادية |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| 25801 | 40378 | 34988 | 39797 | 37307 | 28009 | 23186 | الاتحاد الأوروبي |
| 5428 | 10344 | 11052 | 20029 | 24059 | 20278 | 15326 | منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (دون الدول العربية) |
| 37 | 98 | 55 | 36 | 102 | 10 | 7 | باقي الدول الأوروبية |
| 1575 | 1183 | 3845 | 4228 | 4270 | 2620 | 1841 | أمريكا الجنوبية |
| 2562 | 5060 | 4456 | 4683 | 5168 | 4082 | 3320 | آسيا (دون الدول العربية) |
| 57 | - | - | - | 41 | - | - | دول المحيط |
| 628 | 648 | 625 | 985 | 810 | 694 | 564 | الدول العربية(دون المغرب العربي) |
| 1607 | 3065 | 2548 | 2073 | 1586 | 1281 | 857 | دول المغرب العربي |
| 92 | 110 | 75 | 62 | 146 | 79 | 93 | باقي الدول الافريقية |
| 37787 | 62886 | 57644 | 71866 | 73489 | 57053 | 45194 | المجموع |

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية. www.andi.dz/index ،

تاريخ التصفح : 2017/05/18 ، 22:57

جدول رقم (4): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون أورو

| الواردات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-------------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| المواد الغذائية | 7680.97 | 7553.46 | 12907.49 | 11817.66 | 11970.16 | 14028.33 | 9888.9 |
| الطاقة | 719.04 | 1190.83 | 1524.05 | 6490.45 | 5497 | 3616.78 | 2483.83 |
| المواد الأولية | 1571.86 | 1757.08 | 2334.83 | 2408.66 | 2300.26 | 2409.41 | 1645.94 |
| المواد نصف مصنعة | 13317.67 | 12589.99 | 13996.47 | 13922.64 | 14133.64 | 16356.63 | 12692.2 |
| التجهيزات الفلاحية | 305.17 | 425.67 | 507.08 | 431.86 | 633.5 | 836.38 | 705.24 |
| التجهيزات الصناعية | 19705.48 | 19480.4 | 21023.27 | 17821.92 | 20230.94 | 24087.51 | 18094.29 |
| السلع الاستهلاكية | 8177.05 | 7464.61 | 9598.45 | 13095.14 | 13996.84 | 13156.05 | 9111.81 |
| أخرى | / | / | 2766.69 | 5129.39 | 3546.57 | 3986.44 | 2953.62 |
| الواردات بدون دفع +تصليحات المنتجات | 579.69 | 1103.31 | 721.62 | 723.01 | 697.25 | 865.63 | 622.34 |
| مجموع | 38739.26 | 50462.04 | 65379.95 | 60023.07 | 61036 | 65314.83 | 48309.27 |

[/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

- (2009-2015): النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 12، ديسمبر 2010 .
- (2009-2015): النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 33، مارس 2016.

الفصل الثالث:

تحليل وضعية الميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر

جدول رقم (5): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون أورو

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | المناطق الاقتصادية |
|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|---|
| 38053.3 | 39470.8 | 37791.08 | 33861.6 | 34292.54 | 27545.74 | 28945.78 | الاتحاد الأوروبي |
| 8128 | 11217.34 | 9365.76 | 7921.14 | 8663.68 | 8644.84 | 8967.17 | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول العربية) |
| 1348.58 | 1178.11 | 1543.25 | 2124.3 | 806.6 | 514.52 | 1014.46 | باقي الدول الأوروبية |
| 3115 | 5072.8 | 5106.54 | 4616.38 | 3315.57 | 3156.11 | 2600.27 | أمريكا الجنوبية |
| 13076.8 | 16779.48 | 13075.14 | 12649.91 | 12360.97 | 10980.1 | 10554.36 | آسيا (دون الدول العربية) |
| - | - | - | - | - | - | 2.78 | دول المحيط |
| 2113.24 | 2608.87 | 2369.33 | 1999.1 | 2451.85 | 1673.53 | 1517.52 | الدول العربية (دون المغرب العربي) |
| 745.03 | 981.3 | 802.17 | 1037.72 | 962.63 | 721.39 | 666.09 | دول المغرب العربي |
| 386.89 | 585.06 | 694.59 | 952.85 | 805.21 | 489.33 | 487.72 | باقي الدول الافريقية |
| 66966.84 | 77893.76 | 70747.86 | 65163 | 63659.05 | 53725.56 | 54756.15 | المجموع |

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية . ww.andi.dz/index ،

تاريخ التصفح : 2017/05/18 ، 22:57

خلاصة الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل باختبار أثر سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2015 ، حيث خلصت النتائج أن سلسلتي سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار ساكنتين عند الفروق الأولى أما سلسلة رصيد الميزان التجاري فهي غير ساكنة عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF ، كما تم تقدير الدالة موضوع الدراسة بواسطة المربعات الصغرى OLS ، وقد توصلنا الى النتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين كل من (سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار) وتطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار) تبين وضعية الميزان التجاري .
- ومن الناحية الاحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت الاختبارات التي قمنا بها معنوية النموذج .

خاتمة عامة

انطلاقا مما سبق وجدنا أن سعر الصرف يعتبر متغيرا يؤثر على المتغيرات الكلية ويربط بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي يتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الدولار وسعر صرف الأورو على الميزان التجاري ، وبهذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التي تكمن حول درجة التأثير التي تحدثها تقلبات أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري و التي تعود في مجملها إلى العوائد النفطية وهذا راجع إلى أن الجزائر تقبض مستحقات صادراتها من المحروقات بالدولار الأمريكي بينما تدفع مستلزمات وارداتها بالأورو مما يحملها فارق التكلفة بين العملات في حالة انخفاض الدولار أمام الأورو .

ولمواكبة تطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي جعلت سياسة سعر الصرف المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية أكثر مرونة ، حيث سارعت هذه الأخيرة الى القيام بهذا التغيير التدريجي في سياسة صرفها . حيث توصلنا في هذه الدراسة أن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية ، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى إلى تحسين وضعية الميزان التجاري ، بالإضافة إلى العلاقة الطردية الموجودة أيضا بين تغيرات أسعار صرف الأورو وأسعار صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري ، وهذا كلما تقلبت أسعار الصرف نتج عنه خلال في رصيد الميزان التجاري و العكس صحيح .

• اختبار صحة الفرضيات الدراسة :

بالنسبة للفرضية الأولى غير صحيحة حيث يعتبر سعر الصرف الدولار أداة استحقاق معاملات الجزائر مع العالم الخارجي .

بالنسبة للفرضية الثانية غير صحيحة يعتبر سعر صرف الأورو أداة لتسديد ديون معاملات الجزائر مع العالم الخارجي .

بالنسبة للفرضية الثالثة صحيحة وهذا ما تبين في الدراسة القياسية أن سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو دور كبير في تحديد وضعية الميزان التجاري الجزائري .

• نتائج الدراسة :

- 1- مرونة الميزان التجاري تقوم على دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي وهذا دال على أن تخفيض العملة له أثر ايجابي على رصيد الميزان التجاري .
- 2- التأثير السلبي لتراجع أسعار الصرف في الميزان التجاري وهذا راجع لعدم مرونة هذا الأخير لأن بتخفيض العملة يتأثر ايجابيا الميزان التجاري.
- 3- لتخفيض العملة أثر على المبادلات الخارجية وهذا لإلغاء القيود الجمركية على الواردات وكذا محاولة الخروج من قطاع صادرات المحروقات إلى الاستثمار في قطاع خارج المحروقات لمواكبة الاقتصاد العالمي.

• التوصيات :

- 1- صياغة سياسات اقتصادية تدفع إلى زيادة صادرات خارج المحروقات لتوفير المعروض من النقد الأجنبي لدعم قيمة الدينار وهذا إذا كان التعامل بالعملة المحلية في عملية تحصيل المداخيل من طرف المصدرين .
- 2- التدخل في سوق الصرف لتحقيق استقرار قيمة الدينار أمام باقي العملات الأجنبية التي تتحكم في تحقيق قيمة الواردات منها .
- 3- تطوير البنية الإنتاجية في الجزائر بتنوع في المداخيل وهذا بتوسيع القاعدة الاقتصادية في هيكل الصادرات و الواردات.
- 4- تشجيع الصناعات المحلية للحفاظ على القيمة المحلية للدينار ودعم المؤسسات الناشئة .
- 5- استقطاب رؤوس الأموال لتشجيع الاستثمارات المحلية .
- 6- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بين الجزائر وشركائها التجاريين في زيادة الصادرات وتحسين نوعيتها وتحسين الأسواق.
- 7- تحسين جودة الصادرات لزيادة النفاذ للأسواق الخارجية المتنوعة.

• آفاق البحث:

- من خلال دراستنا هذه بدت لنا بعض النقاط للبحث مستقبلا ، وهذا في مجال الدراسة المفتوح أمام الباحثين لمحاولة فك نقاط الإبهام على الجوانب التالية :
- 1- تأثير تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

- 2- أثر تقلبات أسعار البترول على المبادلات الخارجية.
- 3- أثر سياسة الصرف الأجنبي على تنافسية الصادرات الجزائرية.

قائمة المراجع:

الكتب

- 1- أمين الصيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2013.
- 2- إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،طبعة 2006
- 3- برشيش السعيد ،الاقتصاد الكلي ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2007.
- 4- بسام الحجار،العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،لبنان ،2003.
- 5- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي ،دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ،2004.
- 6- جمال عبد الناصر ، المعجم الاقتصادي ،دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن ،2006
- 7- جيمس جوارتي ،ريجارد استروب ،ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان ،عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر الرياض،1999
- 8- رضاء عبد السلام ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،بدون طبعة، 2007
- 9- زينب حسن عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار النشر والتوزيع ،مصر ،2001.
- 10- زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،طبعة 2004
- 11- زينب حسين عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،جامعة الإسكندرية ،بدون طبعة،2003.
- 12- سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم ، مر الدار المصرية اللبنانية ،طبعة2 ،مصر ، 1999
- 13- شمعون شمعون ،بورصة الجزائر ،دار هومة ،بدون طبعة،الجزائر ، 1999
- 14- عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،طبعة 2000
- 15- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1993
- 16- عبد المجيد قدي،المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، دار المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004.

- 17- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن 2012،
- 18- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار النشر والتوزيع ،2008.
- 19- فليح حسن خلف ،التمويل الدولي ،مؤسسة الوراق ، للنشر و التوزيع ،الأردن ،2004
- 20- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن،
- 21- لطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ،طبعة 2007
- 22- مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديدة ،طبعة 2007
- 23- محمد العري الساكر ،الاقتصاد الكلي ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،بدون طبعة، 2006
- 24- محمد دياب ،التجارة في عصر العولمة ،دار المنهل اللبناني ،لبنان ،2010.
- 25- محمد كمال خليل حمزاوي ،سوق الصرف الأجنبي ،دار المعارف الإسكندرية ،طبعة 2006
- 26- محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الأردن ،1993
- 27- محمود حميدات ،مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000
- 28- محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدارالجامعية ،مصر ،2007
- 29- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)،دار وائل للنشر ،2007
- 30- هوشيار معروف ،تحليل الإقتصادي الدولي ،دار حريز للنشر والتوزيع،ط1، الاردن،2006
- 31- هوشيار معروف ،تحليل الإقتصادي الكلي ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،طبعة الأولى 2005.

الرسائل والمذكرات

- 1 - السعيد عناني، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها -حالة مؤسسة الملح في بسكرة،مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع تسيير المؤسسة،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2005-2006
- 2- العايب أمال ، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013) ، مذكرة لمتطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، 2014-
- 2015.

- 3- جعفري عمار ،اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ،دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،2012-2013.
- 4- محمد أمين برياري ،الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ،_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2011
- 5- عبد الجليل هجيرة ،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،2012.
- 6- حنان لعروق،سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،تخصص بنوك وتأمينات،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،دفعة 2004-2005.
- 7- بن طالب فاطمة الزهراء،أثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2010)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،تخصص مالية اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،2012-2013
- 8- دوحة سلمى ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ،اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ،2014-2015.
- 9- أيت يحي سميير ، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة باتنة ، 2013-2014.
- 10-مولاي بوعلام ،سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2003) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ،2005.
- 11-سعيدة شطباني ، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة ماجستير ، تخصص تقنيات كمية التسيير ، جامعة المسيلة ، 2011-2012.
- 12- خليفة عزي ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على الميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة ، جامعة مسيلة ، 2011-2012.

مجالات:

- 1- آيت يحيى سمير ،التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع،مجلة الباحث ، العدد 2011/09،جامعة تبسة ،الجزائر
- 2- بالقاسم العباس،سياسات سعر الصرف ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، سلسلة جسر التنمية معهد تخطيط الكويت ، السنة الثانية ، العدد 23،نوفمبر، 2003
- 3- بوعتروس عبد الحق ،قارة ملاك ، أثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ،العدد 27 ، جوان 2007
- 4- سعدون حسين فرحان،أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين ،العدد31،العراق،2009.
- 5- محمد راتول ،الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد04،جامعة الشلف.

مراجع باللغة الأجنبية :

1- patric fontaine,getoin du risque de change,editions economica, paris,1996, page07

مواقع الكترونية :

1- موقع بنك الجزائر [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

2- الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ww.andi.dz/index

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر (2009-2015)

مر سعر الصرف بمراحل لتحسين من قيمة العملة المحلية وتطويرها الرئيسي التي عرفته منذ الاستقلال حيث كانت تتبع الجزائر نظام صرف ثابت مرتبط بعملة واحدة ، ثم عرف استقلالية من خلال ربطه بسلة من العملات الصعبة .

المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر

وتكمن مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر الى أربعة مراحل تتمثل في مايلي:

أولاً: المرحلة الأولى (1964-1973)¹

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان النظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتن وودز ، و الجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن التكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1دج=1 فرنك فرنسي، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض، وأصبح 1دج=1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969-ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز و التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة أي تغيير نظام تسعير الدينار.

¹ بوعتروس عبد الحق، مقالة ملاك، أثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة

قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 208

ثانيا: المرحلة الثانية (1974-1986)

بعد انهيار نظام برون وودز وتعميم الصرف على المستوى الدولي، ولجأت إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام استقرار الدينار، فارتفع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيره بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار. ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:

1. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
2. حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
3. حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
4. وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم احتساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي و التي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى

لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986-مارس 1987)¹

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

رابعا: المرحلة الرابعة (مارس 1987-1994)²

أدى الدهور المفاجيء لسعر البترول سنة 1986 (المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

بين هذا الوضع، وبكل وضوح أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل ظرفي بقدر ما هو مشكل هيكلي وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة بمعنى آخر، تؤكد بلوغ النموذج المتبع، خلال عشرينين تقريبا، حدوده وعليه استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير و التنظيم يتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 71

² أيت يحي سميير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملازم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 150.

،وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة ،حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل الى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات ،أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994 ،على أن تم هذه العمليات بشكل تدريجي و احترازي ،وفي هذه وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة و تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب تمثلت في :¹

أ-الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب ،خلال فترة طويلة نوعا ما ،وامتدت من نهاية سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 الى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

ب-التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ،وهذا ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد ،ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي ، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% ،وكان هذا قرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد

¹ جعفري عمار ،اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ،دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،2012-2013 ،ص100-102.

و القرض بتاريخ 10/01/1994 بتخفيض نسبته 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$

• ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك، أو ما يسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994.

خامسا : من 1994 إلى يومنا هذا: ¹

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع من صندوق النقد الدولي حيث خفض قيمة لدينار بنسبة 40.17%، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و 30% ما بين 1991-1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر افريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية، وبين 1995 و 1998، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار وقيمة العملة الوطنية في الأسواق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي وفي سنة 2009 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72.7309 و 104.7798 بالنسبة للأورو، وواصل ارتفاعه للدولار إلى

¹ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص50

107.1317 في نهاية 2015 أما الأورو فقد ارتفع إلى 117.0575 في هذه الفترة يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو من 2009-2015.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال ،بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ،ثم عرف سعر الرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ،ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي ،وتبني نظام صرف مابين البنوك وهذا في اطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار ،ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي اما بالتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على سعر الصرف في الجزائر

يعود ظهور الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل واسع الى بداية ثلاثينيات القرن العشرين وذلك في خضم الأزمة الاقتصادية الكبرى(1292-1933) حيث انتشر العمل بها في كل من ألمانيا ودول أوروبا الشرقية و الوسطى وكذا دزل أمريكا اللاتينية وذلك من أجل الحد من ظاهرة هروب الأموال قصيرة الأجل ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي: ¹الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في

النقد الأجنبي عن طريق السلطو النقدية ،حيث حرية تحويل العملة الى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة ،كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة

¹ محمد راتول ،الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد04،جامعة الشلف ،ص241.

النقدية وعادة ماتشد اجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة اذ تشرع القوانين وتضع التعليمات و اللوائح التي تنص على عدم جوازا لتعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد الا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي ويتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية:¹

1. عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأخرى الا في اظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2. اخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة .

3. تنجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي ومن بين أهداف هذا النظام:

✓ المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية حيث يتم تقييد الطلب على الصرف

الأجنبي بما يتناسب و القدر المتاح منه يعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون اشباع وتلجأ السلطة النقدية الى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها.

✓ حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة سواء كان عن طريق رفض الترخيص بالصرف المراد استخدامه

في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم انتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.

✓ الحد من استيراد السلع غير ضرورية وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة الى استيراد المواد الأساسية

وسلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية.

✓ توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة

الاقتصادية على تسرب رؤوس الأموال الى الخارج.

✓ الرغبة في تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 106.

✓ استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية

✓ الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.

ويختلف نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963 عن غيره بالخصائص التالية:¹

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.
- غياب أن الدينار غير قابل للتحويل، فانه غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.
- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض و بالطلب وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني.

- و أخيرا نظام الرقابة مباشرة بعد الاستقلال لم يكن اعتباطيا بالنظر إلى الحالة المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع مجالاته فتطبيقه كان يهدف في مجمله إلى:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.

- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع الواردات من السلع المنافسة.

- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة و المحافظة عليها بمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

الفرع الثاني : مراحل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

لكن أهداف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها هذا

النظام حيث يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين بفصلهما قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14

أفريل 1990:

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص173.

أولاً: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد و القرض 90-10: يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال

إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:¹

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970): كانت السلطات

العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و التحكيم في

العلاقات المالية و التجارية من خلال الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية

البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية وكذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال ومن أجل

تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في :

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية و

أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية

مع الخارج.

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

عرفت هذه المرحلة انشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في

جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي

تنتمي إليه تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي و الاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي

بالترخيص الإجمالي للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات إلا أن هذه

الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في:²

- تمركز الصلاحيات و بروز نزاعات بين مؤسسات الدولة و الوصاية.

¹ سعيدة شطباني ، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1993-2010،

مذكرة ماجستير ، تخصص تقنيات كمية التسيير ، جامعة المسيلة ، 2011-2012 ، ص 36.

² جعفري عمار ، مرجع سابق ، ص 106.

- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتوجات الصناعية المستوردة .

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978-1987):

تم في هذه المرحلة إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج وكرس بذلك إقصاء الوطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى لتصبح كل السلع و الخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة ، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية طابع الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية مما أعطى دفعا قويا لتوحيد نصوص الصرف ،كما تدعت هذه النصوص بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات القائمة في مجال التجارة الخارجية ،وقد سمح في هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر و تستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها أما الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات التي تتم دون دفع فقد تم إعفاءها من إجراءات التجارة الخارجية.

4-مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990):

أعطى القانون 01-88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 و المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي و المالي الجزائري وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي و المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية ، ثم السهر على تطبيقها ، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات

الصعبة وأصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي وتقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

وبموجب هذا القانون المعدل و المتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقة، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم و تشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10¹

يعتبر القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع إلى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر الداخلي و الخارجي للنقد بتنظيم و توجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض ، و السهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف ، كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة ، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، كما تم منحه رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة و رخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات و أرباح هذه الاستثمارات ، إضافة إلى ذلك فان دور الرقابة الممنوح لمجلس النقد والقرض هو دور مطلق فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج ، ومن أجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ثم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت

¹ خليفة عزي ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على الميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة

مقارنة ، جامعة مسيلة ، 2011-2012 ، ص 142.

خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع أو سعري الشراء يتجاوز نسبة 02% في بعض عمليات الصرف الجارية.

واتخذت كذلك مايلي¹:

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف تم إصدار عدة نصوص قانونية وتنظيمية كانت بدايتها في أبريل 1991 و التي من شأنها أن تسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل الجاري للقيام بعمليات الاستيراد و الحق في الحصول على القروض بالعملة الأجنبية بالكامل بشروط بالسعر الرسمي باستثناء عمليات استيراد السلع المحظورة و المقررة من طرف وزارة التجارة، والإبقاء كذلك على القيود المفروضة على تجارة الخدمات ، السياحة والمصرفيات الصحية و التعليمية في الخارج.

أما بالنسبة لعمليات التصدير فقد استفادت من إلغاء نظام إلزام المصدر الحصول على ترخيص من خلال النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991 وفي حال التسديد لأجل يستطيع المتعامل الاقتصادي تغطية مخاطر الصرف وهذا بالاتفاق مع مصرفه على شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام رقم 91-07 في 14 أوت 1991).

كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير تحويل العوائد الناتجة عن هذه العملية إلى الوطن، إضافة إلى ذلك فقد مكن هذا القانون أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم و الأمر بتحويلها و بالتحويل لها وتسديد كل عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية.

وبعد التحرير التجاري الذي أقرته السلطات العمومية في الجزائر سجلت هذه الأخيرة ارتفاعا متزايدا في حجم الواردات الأمر الذي دفعها إلى تشديد الرقابة على النقد الأجنبي وتوسيع دائرة حظر الواردات، وفي إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية و الأنشطة ذات الطابع الدائم و الفار تم في أواخر سنة 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة و الإشراف على التجارة الخارجية و آليات تمويلها بحيث يكون على

¹ محمد أمين برياري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص217

عائق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا تزيد مبالغها على 100 ألف دولار أمريكي و أجل استحقاق يتراوح ما بين 18 شهرا إلى 36 شهرا باستثناء حالة استيراد السلع الوسيطة وبالتالي انحازت الواردات إلى المنتجات النهائية ولإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بعدم استفادة الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي وهذا من أجل تحفيز الصادرات خارج المحروقات واستمر الوضع على حاله إلى غاية 1993، وفي سنة 1994 التي تزامنت مع بداية برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي تم تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود من أبريل 1994 بشكل تدريجي كما وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.

تزامنت هذه مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة صرف مرنة بهدف المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، وفي منتصف عام 1995 ألغيت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على تجارة الخدمات تدريجيا من خلال تعزيز القانون المتعلق بمراقبة الصرف.¹ إضافة إلى ذلك فقد أعطيت للبنوك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة في حين ألغى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي للمؤسسات ، إلا أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واستقطاب التحويلات من الخارج ، تم بعد ذلك إنشاء سوق الصرف البيئية في أواخر سنة 1995 تحضيرا لتبني نظام التعويم المدار الذي تم إقراره في بداية 1996 حيث أصبحت البنوك التجارية تملك حرية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا وشراء وتسليم مانسبته 50% من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج قطاع المحروقات ، وفي نفس السنة قرر بنك الجزائر من خلال تطبيق التنظيم 07/95 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 وتعليمة 18 ديسمبر 1996 إنشاء مكاتب للصرف كما قام بموجب التعليمات: 09/96 و 10/96 ديسمبر 1996 بتعيين حق الصرف وتوسيع الشبايك القادرة

¹ محمد أمين برباري، مرجع سابق، ص 218.

على انجاز هذه العملية للبنوك و المؤسسات المالية ومكتب الصرف هو كل مؤسسة أو عون صرف بموجب التنظيم 07/95 المنشأ في إطار الأشكال المحددة في القانون التجاري الجزائري، وهذه المكاتب يرخص لها القيام بعمليات بيع وشراء الصرف مقابل العملة الوطنية وكذلك أوراق البنك وشيكات السفر المحررة بعملات قابلة للتحويل وبإمكان كل بنك فتح مكاتب للصرف ويمكن أن يعطى تراخيص تحت مسؤوليته للفنادق.¹ وليتم في نهاية عام 1996 تفويض البنوك التجارية إمكانية القيام بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وإلى غير ذلك من النفقات في الخارج وهذا في حدود سقف معين يحدده بنك الجزائر ، وفي عام 1997 تم إلغاء القيود المفروضة على مدفوعات النقد الأجنبي الخاصة بالسياحة. إذن نلاحظ أن قانون النقد والقرض قد أحدث تحولاً جوهرياً في سياسة الصرف في الجزائر فهو يحاول بذلك الوصول إلى تحويلية الدينار الجزائري .

ثالثاً: تحويلية الدينار الجزائري¹

قابلية تحويل العملة هي إمكانية إعطاء فرصة للمحليين وغير محليين للحصول ،دون قيود ولا تمييز على عملة الدول الأخرى لتحقيق المدفوعات و التحويلات اللازمة وقد بدأت قابلية التحويل الجارية للدينار الجزائري منذ سنة 1991، ودخلت حيز التطبيق سنة 1994، وتعتبر القابلية للتحويل من أهم الموضوعات التي يعني بها صندوق النقد الدولي ،إذا أن الاتفاقية المنشئة للصندوق تدعو إلى القضاء على قيود الصرف الأجنبي التي تعوق نمو التجارة الخارجية ،وقد تعهد الأعضاء الذين ارتضوا الالتزامات الواردة في المادة الثامنة من الاتفاقية (ضمن أمور أخرى) بأن يمتنعوا عن فرض قيود على المدفوعات و التحويلات المتعلقة بالعمليات الدولية الجارية ، باعتبار الجزائر عضو في هذه الهيئة الدولية (منذ سبتمبر 1963)، فقد بدأت منذ سنوات 1990 تطبيق سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب "القابلية الجارية للتحويل" وهي تختلف عن "القابلية الكاملة للتحويل"

¹ جعفري عمار ،مرجع سابق ،ص109

¹ سمير آيت يحيى ، مرجع سابق ،ص162

التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال، وهناك أربعة شروط مسبقة ينبغي إتباعها إذا أردت أية دولة النجاح في عملية قابلية تحويل عملتها وهي :

- ✓ إقامة توازن داخلي عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية سليمة لتفادي الضغوط التضخمية المفرطة التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد و التنافسية وتدهور في وضع ميزان المدفوعات بالنظر إلى سعر الصرف .
- ✓ تحقيق التوازن المالي الخارجي بتحديد سعر لصرف على مستوى يسمح بتحديد العرض و الطلب على العملة الأجنبية دون قيود تتعلق بالصرف ، بالنظر إلى الوضع الخاص بالسياسة على صعيد الاقتصاد الكلي.
- ✓ الاحتياط بمستوى كاف من الاحتياطات التي تسمح للبلد بأن يمتص الصدمات المحلية أو الخارجية دون العودة إلى الأخذ بالقيود أثناء تصحيح السياسات المحلية و/أو سعر الصرف.
- ✓ تحرير نظام الحوافز للسماح بأن ينتقل الأثر الايجابي لقابلية التحويل على تخصيص الموارد إلى بقية الاقتصاد.

✓ حققت الجزائر تقدما كبيرا في الوفاء بالشروط المسبقة لقابلية التحويل ،وفيما يلي أهم الخطوات التي تتبعها الجزائر بشأن تحرير عملتها الوطنية:¹

-أواخر سبتمبر 1994 اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة العملات ، ليعوض بنظام جلسات التثبيت « fixing session » بداية من 01 أكتوبر 1994 إلى غاية نهاية 1995. ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق الصرف وبالتالي كان ينبغي تهيئة وتنظيم القواعد و الإجراءات الخاصة و الموارد البشرية التي يتطلبها هذا النوع من الأسواق بهدف تثبيت وتحديد سعر الصرف عن طريق التوازن بين الطلب و العرض في هذا السوق.

1 آيت يحي سميير ،التعويم المدار للدبنار الجزائري بين التصريحات و الواقع،مجلة الباحث ، العدد 2011/09،جامعة تبسة،الجزائر ،ص66

- بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في جوان 1995، وتتعلق بنفقات الصحة والتعليم التي تسمى "المعاملات الجارية غير المنظورة" ويتم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج وأيضا بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

- أعطى بنك الجزائر، في أوت 1997، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة و أصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبانك التوزيع للبنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة وبذلك تكون الجزائر قد تبنت وبشكل رسمي المادة الثامنة من قوانين صندوق النقد الدولي.

هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير مرخصة، وبالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل الدينار.

إن قابلية تحويل الدينار الجارية تتعلق بالمعاملات الجارية لميزان المدفوعات (سلع وخدمات، عوائد عوامل الإنتاج و التحويلات) فقد جاءت اللائحة رقم 07-01 ليوم 03 فيفري 2007 المتعلقة بالقواعد المطبقة للمعاملات الجارية مع الخارج ، لتأكد بشكل واضح ودون التباس قابلية التحويل هذه ،من خلال مادتها 03"..... تكون المدفوعات و التحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية حرة ،وتتم من خلال الوطاء المعتمدين".

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فإذا كانت تحويلات العوائد ،الأرباح و أيضا عوائد الأسهم مغطاة بقابلية التحويل الجارية ،فان تحويل منتج الدورة و الاستثمارات استحقاق من خلال الوطاء المعتمدين حسب اللائحة رقم 05-03 ليوم 06 جوان 2005 المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وذلك بتطبيق المادة 31 من الأمر رقم 01-03 ليوم 20 أوت 2001 المعدلة و المتممة ،و المتعلقة بتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث : سعر صرف الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار و الأورو) خلال الفترة 2009-

2015

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية ، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت ، إلى نظام التعويم الموجه ، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك ، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23 ، والجدول أسفله يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2009-2015 :

جدول رقم(1) :تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2009-2015)

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الدولار | 72.7309 | 73.9437 | 76.0563 | 78.8582 | 78.1524 | 83.5854 | 107.1317 |
| الأورو | 104.7798 | 103.4953 | 106.5322 | 101.1984 | 105.4374 | 107.6354 | 117.0575 |

المصدر: بنك الجزائر من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

• النشرة الاحصائية الثلاثية ،رقم 33،مارس 2016.

شهد سعر صرف العملة الوطنية للجزائر استقرارا مقابل الدولار والأورو الأمر الذي يعتبر دافعا ايجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار ، وحسب بنك الجزائر فقد عرف عام 2010 استمرار ضمان استقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال اكتساب الدينار لقيمة 2.64 % وساعد على ذلك إن سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات . وحسب بنك الجزائر فان هذه نسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار المحلي فيسوق الصرف من منظور إنها فعالة من ناحية التقيط في معادلة التبادل وتداولوا لعملة مقارنة بالعملات الأجنبية رغم تأكيد الخبراء إن الدينار في الجزائري يخسر 30% من قيمته، وهي نسبة مخيبة خصوصا إذا ما تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الاستيراد وبالموازاة مع ذلك فان حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب

للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و800 مليون دولار سنويا يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوروبية 60% ، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات 97% ، فتراجعت قيمة الدولار و تذبذب الأسعار نظرا لتفاقم عجز

الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للاستمرار إذا بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي 580 مليار دولار عام 2011 .

ولكون الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة ، فإنها لا تزال تتأثر بصدمات مالية من خلال تقلب أسعار الصرف لاعتبار الصادرات تمثل 97% من القيمة الكلية لمجمل الصادرات ، واحتياطي الصرف من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو و45% بالدولار ، وفي غضون ذلك تكتشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي سجل فيه النفط مستوى قياسيا انخفض فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للاقتصاد الوطني¹:

- 1- زيادة الإيرادات النفطية نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع.
- 2- هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو.
- 3- ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تساهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع سعر النفط.
- 4- ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج ارتفاع تكلفة الطاقة و النقل ... الخ.

¹ العايب أمال ، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013) ، مذكرة لمتطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 ، ص83

المبحث الثاني: تحليل تطور الصادرات و الواردات لفترة (2009-2015)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الصادرات و الواردات الجزائرية وتقديم التركيبة السلعية لهما و التعرف على الزبائن و الموردين التجاريين الأساسيين للجزائر للفترة الممتدة من 2009 إلى 2015.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية لفترة (2009-2015)

المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على نسبة 98% صادرات المحروقات و المشاريع الممولة في الجزائر هي من عوائد المحروقات ، ويعتبر حتى الآن اقتصاد ريعي و ليحقق نمو دائم، وهذا لأن البترول ثروة زائلة تسعى العديد من الدول إلى الاعتماد على تمويل اقتصادها بواسطة طاقات متجددة ونظيفة، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار البترول .

لكن الدولة الجزائرية تعمل جاهدة لخلق فرص أو برامج تنموية جديدة على خلاف اعتمادها على صادرات المحروقات ، وهذا للضرورة المالية الراهنة التي ضربت الدول النامية على الصعيد العالمي وأنهكت اقتصادياتها ومنه سنرى مدى قدرة تحكم الجزائر على الاستغناء على صادرات البترول واستبدالها صادرات خارج المحروقات التي تظهر في الجدول التالي :

نلاحظ من الجدول رقم (2) المعطيات التي هي على النحو التالي:

صادرات المحروقات: شهدت هذه الأخيرة ارتفاع ملحوظا وصولا بأعلى قيمة لها 71661 مليون دولار سنة

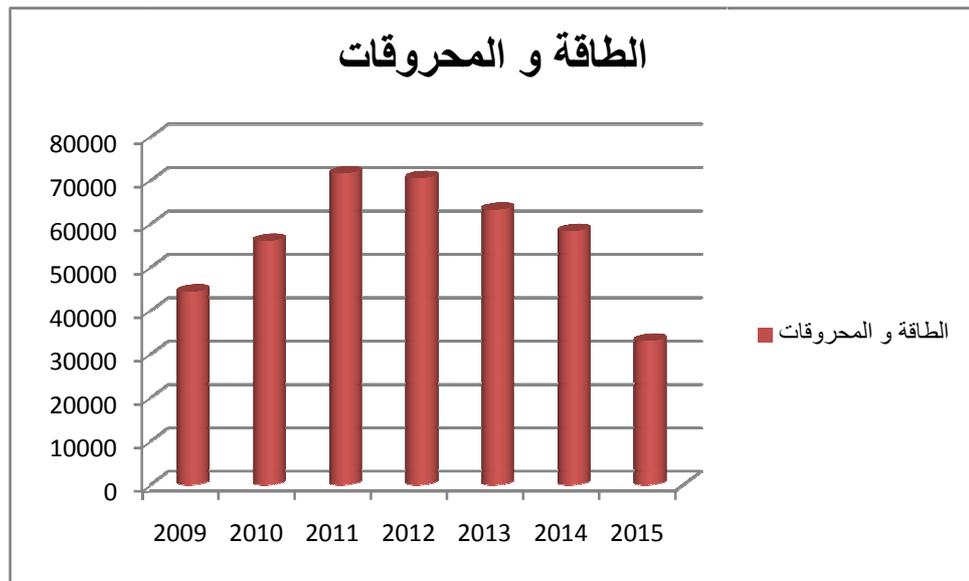
2011 جراء الأزمة المالية التي أثرت على الدول المتقدمة ثم بدأت تتراجع إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة

لها 33081 مليون دولار سنة 2015 وهذا لانخفاض إلى أزمة البترول التي حدثت وانهارت بسببها اقتصاديات

الدول المصدرة للمحروقات ويظهر لنا هذا الاختلال في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): تطور الصادرات المحروقات للفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2)

الصادرات خارج قطاع المحروقات:

نقوم بتحليل كل سلعة على حدى ، ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كالتالي:

➤ **المواد نصف المصنعة:** تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدول رقم(2)، وقد شهدت انتعاشا أو تطور من 2009 إلى 2011 وبلغت 660 مليون دولار ثم انخفضت مقارنة بالسنوات الفارطة حتى وصلت في سنة 2013 إلى 492 مليون دولار مواصلة بعد ذلك بالانتعاش وصولا بها إلى 1111 مليون دولار سنة 2015 .

➤ **المواد الأولية:** حيث تظفر بالمرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطى حيث من الملاحظ أن قيمة في الصادرات في المواد الأولية ضعيف عامة حيث حافظت على نفس القيمة 169 مليون دولار في هذه النواحي في السنوات من 2009 إلى 2012 ثم بدأت بالتراجع التدريجي إلى أن وصلا بها إلى أدنى قيمة لها و المقدرة ب 107 مليون دولار .

➤ **المواد الغذائية :** تحتل هذه الأخيرة المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت تقدما واضحا من 2009 إلى 2013 وصولا بأعلى قمة لها 404 مليون دولار ثم عاودت بالانخفاض وصولا إلى 238 مليون دولار سنة 2015.

➤ **التجهيزات الصناعية :** وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مخلفة من سنة إلى أخرى ،ففي سنة 2009 سجلت أعلى قيمة لها وهي 42 مليون دولار من ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها ب 18 مليون دولار في سنة 2015.

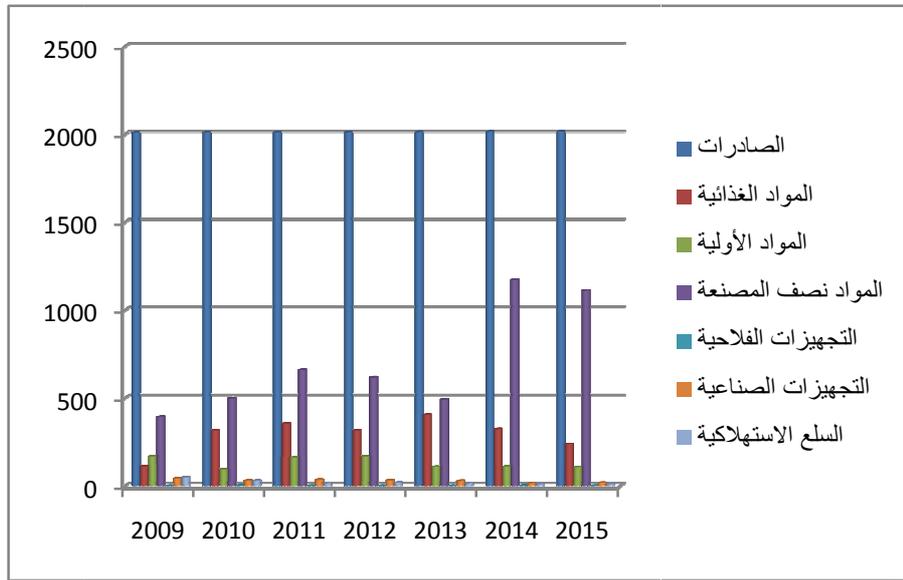
➤ **السلع الاستهلاكية:** تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار ثم بدأت بالتراجع إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها 11 مليون دولار سنة 2015.

➤ **التجهيزات الفلاحية:** تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة .

ومن خلال الجدول رقم (2) يمكن وضع الشكل التالي :

الشكل رقم (2): تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي



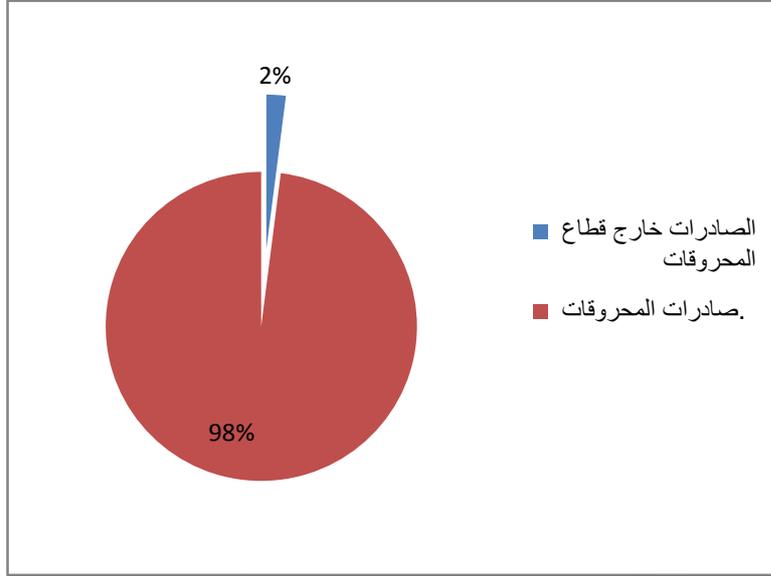
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2)

مما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة من الاقتصاد الجزائري أو بمعنى أصح من

الصادرات الجزائرية مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات ونوضحه في الشكل التالي :

الشكل رقم (3): هيكل التركيب النسبي للصادرات

الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2)

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين ، و الجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج .

وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق و الدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث تتوزع على مجموعات اقتصادية الآتية :

- **الاتحاد الأوروبي** : الأهمية و المكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة (2009-2015) ، وبذلك فهي تعتبر أهم الزيوت للجزائر حيث كانت تسجل قيم مختلفة من 2009 إلى 2012 بقيم متزايدة حيث سجلت سنة 2009 ب 23186 مليون دولار أمريكي الى أن وصلت الى 39797 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ثم عاودت بالانخفاض سنة 2013 ب 14988 مليون دولار أمريكي منها ثم عاود بالارتفاع سنة 2015 ب 25801 مليون دولار أمريكي.
- **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(دون الدول العربية)** : تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية فهي سجلت ارتفاع في الفترة من 2009 الى 2013 بقيم من 15326 مليون دولار أمريكي إلى 20029 مليون دولار أمريكي على التوالي ثم عاودت بالانخفاض إلى 5428 مليون دولار أمريكي سنة 2015.
- **باقي الدول الأوروبية** : عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه الأخيرة ارتفاعا مباشرا سنة 2011 ب102 مليون دولار أمريكي بعد ما كانت 7 مليون دولار أمريكي سنة ، ومنها عاودت بالانخفاض إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 37 مليون دولار أمريكي.
- **أمريكا الجنوبية** : حيث تميزت الصادرات نحو هذه المجموعة بالارتفاع من 2009 ب 1841 مليون دولار أمريكي إلى سنة 2012 ب 4228 مليون دولار أمريكي ثم عاودت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى 1575 مليون دولار أمريكي سنة 2015.
- **آسيا (دون الدول العربية)** : عرفت هذه المنطقة إقبال كبير على الصادرات الجزائرية حيث بلغت أقصاها ب 5168 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ثم بدأت بالانخفاض إلى 2562 مليون دولار أمريكي سنة 2015.
- **دول المحيط** : لم تقم هذه المنطقة بأي عملية مع الجزائر إلا تلك التي قامت في 2011 ب 41 مليون دولار أمريكي وسنة 2015 ب 57 مليون دولار أمريكي ، وتعتبر شبه معدومة.

- الدول العربية (دون المغرب العربي): كانت تعاملات الجزائر مع هذه المنطقة متناقص حيث وصلت كأقصى حد لها سنة 2012 ب 985 مليون دولار أمريكي ثم عاودت بالانخفاض الى 628 مليون دولار أمريكي سنة 2015.
- دول المغرب العربي: شهدت هذه المنطقة عامل كبير على مدار السنوات حيث بدأت بالارتفاع من 857 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى غاية 3065 مليون دولار أمريكي سنة 2014 كأعلى قيمة لها في تعاملها مع الصادرات الجزائرية .
- باقي دول إفريقيا : سجلت هذه المجموعة قلة في التعامل مع الجزائر أو بمعنى آخر في استيراد من الجزائر حيث سجلت أعلى قيمة لها ب 146 مليون دولار أمريكي سنة 2011 ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى 92 مليون دولار أمريكي سنة 2015.

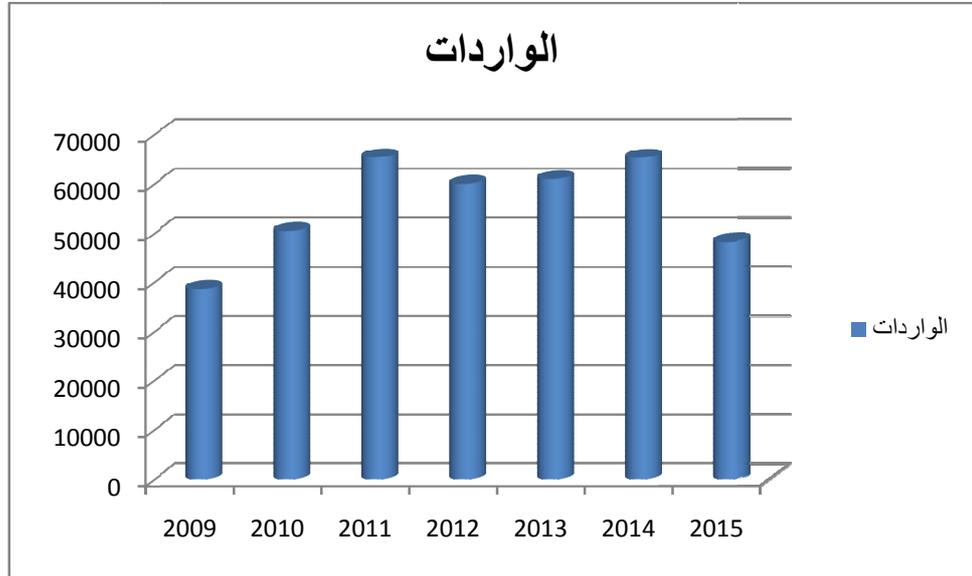
المطلب الثاني: تطور تركيبة الواردات

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك ، وقد يعود عدم القدرة إلى قلة حجم الإنتاج ، لسعره أو لنوعيته ، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة .

نستعين بالجدول رقم(4) لتوضيح التركيبة السلعية لواردات الجزائر لفترة (2009-2015) حيث يبين الجدول قيمة الواردات لكل سنة.

الشكل رقم (4): تطور الواردات الجزائرية للفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون أورو



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

من خلال الشكل رقم (4) وبالاعتماد على الجدول رقم(4) أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها في الفترة من 2009 إلى 2015 حيث قدرت أقل قيمة لها ب 38739.26 مليون أورو ثم أخذت بالارتفاع إلى أن وصلت 65314.83 مليون أورو سنة 2014، وهذه الزيادات في الواردات تبر عن الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ من قبل ، ويرجع الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة ، حيث انخفض سعر البترول وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية ، حيث نلاحظ أن من بين المجموعات السلعية الأكثر تضررا هي المواد الغذائية و التجهيزات الصناعية .

أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي :

➤ **التجهيزات الصناعية:** تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها تحظى

هذه التجهيزات الصناعية بقيمة كبيرة من إجمالي الواردات لأنها ضرورية لمواصلة العملية الإستراتيجية التنموية التي تتخذها الدولة للنهوض بالاقتصاد ،خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها ، والمتمثلة أساسا في الآلات ومعدات النقل... الخ حيث أخذت قيمها في تزايد من سنة 2009 إلى 2011 حيث وصلت من 19705.48 الى 21023.27 مليون أورو ثم انخفضت إلى 17821.92 مليون دولار سنة 2012 ومنها أخذت بالتزايد إلى أن وصلت إلى 24087.51 مليون أورو سنة 2014 ومنها عاودت بالانخفاض إلى 18094.29 مليون أورو سنة 2015.

➤ **المواد نصف المصنعة :** تحتل المنتجات نصف المصنعة و المتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى

المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية ،فهي من بين المنتجات اللازمة لموصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ،وقد اتجهت في تزايد من سنة 2009 إلى 2014 وبلغت قيمتها ب 13317.67 مليون أورو الى 16356.63 مليون أورو على التوالي ثم تراجع سنة 2015 الى 12692.2 مليون أورو .

➤ **المواد الغذائية:** تحتل المواد الغذائية الرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية و المواد نصف المصنعة في

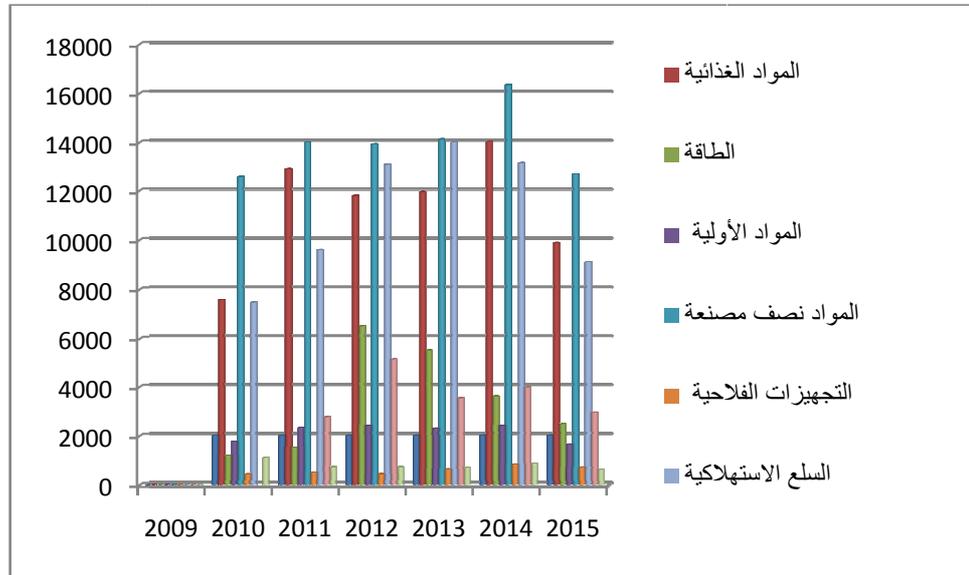
قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية ، وتتمثل أساسا في الحبوب، السكر و الحليب بالإضافة إلى المواد الغذائية أخرى، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2009 ب 7680.97 مليون أورو ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 2014 الى 14028.33 مليون أورو وتليها بالانخفاض وصلت سنة 2015 ب 9888.9 مليون أورو .

أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية، الطاقة و التجهيزات الفلاحية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا لتوفر البترول من جهة، والمواد الأولية و المنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة و الزيوت ... الخ .

يمكن توضيح ما سبق الأهمية لكل سلعة مستوردة لكل عام على حدى وفي الشكل التالي :

الشكل رقم (5) : تطور التركيبة السلعية للواردات للفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون أورو



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

الفرع الثاني : مناطق التوزيع الجغرافية للواردات

يمكن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر، والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر، ويكون الجدول كالاتي

يمكن ترتيب أهم الموردين التجاريين للجزائر كمايلي :

- **الاتحاد الأوروبي :** نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن هذه المجموعة تسيطر على الجزائر بفضل تمويلها ب وارداتها ، حيث تأخذ قيم مختلفة على طول السنوات ففي سنة 2009 سجلت 8945.78 مليون أورو ثم أخذت بالارتفاع إلى أن وصلت 38053.3 مليون أورو سنة 2015 وهذا بفعل دخول الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقية حيز التنفيذ.
- **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية) :** تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية في تمويل الجزائر ، حيث بلغت قيمة الواردات تزايد من سنة 2009 ب 8967.17 مليون أورو إلى 11217.34 مليون أورو سنة 2014 ثم عاودت بالانخفاض إلى 8128 مليون أورو سنة 2015.
- **باقي الدول الأوروبية :** بلغت واردات الجزائر من هذه المجموعة قيم متدنية من 2009 إلى 2021 ب 1014.46 مليون أورو ثم عاودت بالارتفاع حيث وصلت سنة 2042 إلى 11217.34 مليون أورو ثم انخفضت إلى 8128 مليون أورو سنة 2015.
- **أمريكا الجنوبية :** واردات الجزائر لهذه المجموعة أخذت قيم مختلفة ،ففي سنة 2009 سجلت قيمة 2600.27 مليون أورو ثم عاودت بالارتفاع بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 ب 5106.54 مليون أورو وعادت إلى الانخفاض من جديد ب 3115 مليون أورو سنة 2015.
- **آسيا (دون الدول العربية) :** بلغت واردات الجزائر من هذه المجموعة قيم مختلفة حيث سجلت سنة 2009 ب 10554.36 مليون أورو ثم أخذت بالارتفاع سنة وراء الأخرى وصلت سنة 2014 ب 16779.48 مليون أورو ثم انخفضت سنة 2015 إلى 13076.8 مليون أورو.
- **دول المحيط :** كانت واردات الجزائر شبه منعدمة مع هذه المجموعة إلا في سنة 2009 بقيمة 2.78 مليون أورو أما السنوات الأخرى فانعدمت .

- **الدول العربية (دون المغرب العربي) :** واردات الجزائر من هذه الدول كانت تسجل قيم متزايدة حيث أخذت سنة 2009 قيمة 1517.52 مليون أورو ثم بدأت بالارتفاع حتى وصلت سنة 2014 لقيمة 2608.87 مليون أورو ثم انخفضت الى 2113.24 مليون أورو سنة 2015.
- **دول المغرب العربي :** كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة حيث أنها كانت تزيد بمستوى متدني ففي سنة 2009 سجلت قيمة 666.09 مليون أورو ثم ارتفعت سنة 2012 إلى 1037.72 مليون أورو ثم عاودت بالانخفاض إلى 745.03 مليون أورو سنة 2015.
- **باقي الدول الإفريقية:** كانت واردات الجزائر بالنسبة لهذه المنطقة تتزايد بشكل ضئيل حيث سجلت سنة 2009 قيمة 487.72 مليون أورو ثم ارتفعت إلى 952.85 مليون أورو سنة 2012 ثم عاودت بالانخفاض إلى أن وصلت لقيمة 386.89 مليون أورو سنة 2015.

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري

بعد تحليلنا في الجانب النظري لتطور سعر صرف الدينار الجزائري وتطور الميزان التجاري الجزائري ، سنحاول في هذا المطلب دراسة العلاقة بين أسعار الصرف (الأورو والدولار) على الميزان التجاري و معرفة مدى صحة استخدام أسعار الصرف كأداة في السياسة الاقتصادية الجزائرية ، ومدى تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري وكذا تطابق حالة الاقتصاد الجزائرية مع النظرية التي تنظر إلى أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري ، علما أن البيانات الإحصائية مقدمة بالدولار الأمريكي ،لهذا قمنا بالاختبار للتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لسعر صرف للدولار الأمريكي و الأورو التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري ، لأن تعاملات الجزائر مع الخارج في الصادرات تحصل بالدولار الأمريكي اعتمدنا في هذا النموذج على قياس درجة الارتباط بين أسعار الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائري اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى OLS لدراسة اتجاه العام لهذه السلسلة وذلك باستعمال معامل التحديد الذي يظهر مدى تأثير أحد المتغيرين بتغير الآخر ، حيث اقتصر نموذج الدراسة على دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وكل من الدولار الأمريكي و الأورو كمتغيرين مستقلين بالتالي فان أي تغير في قيمة هاتين العملتين و سيؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري ، كما أن المتغيرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي معطيات نصف سنوية من 2009 إلى غاية 2015.

أولاً- الصياغة الرياضية للنموذج

سنقوم بأخذ كمتغيرين مستقلين سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار كعوامل مؤثرة في تحديد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 2009-2015.

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$UBC = a + b_1 USD + b_2 UER + \xi$$

حيث :

UBC: رصيد الميزان التجاري.

a: الثابت.

b: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

USD: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

UER: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو.

ξ : الخطأ العشوائي.

واعتمادا على معطيات الملحق رقم (01) تم بناء هذا النموذج.

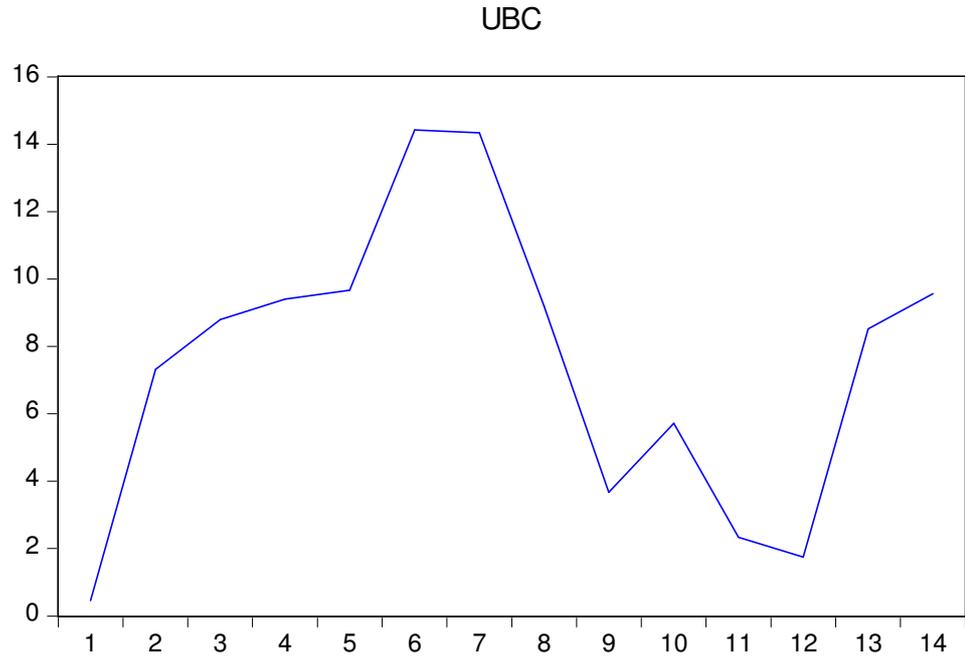
أولاً: دراسة لبيانات السلسلة المختارة

أخذت بيانات السلسلة على أساس نصف سنوية للفترة 2009-2015 بأسعار ثابتة، وهذه البيانات مأخوذة من موقع بنك الجزائر وتمثلت المتغيرات كالتالي :

- متغيرة رصيد الميزان التجاري **UBC**:

وهي فارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات في الجزائر للفترة 2009-2015

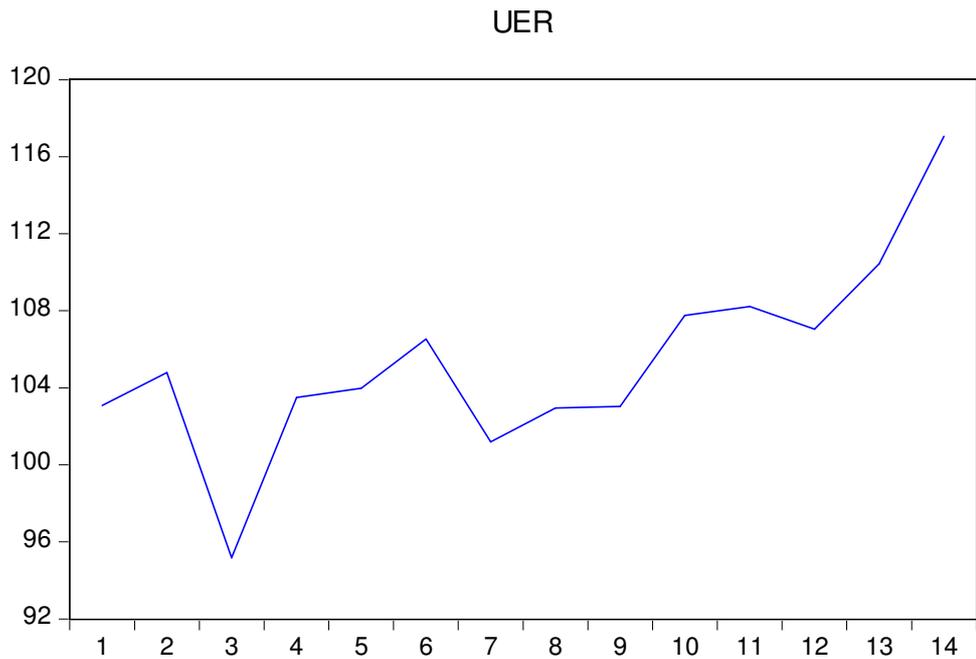
الشكل رقم (07): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري



- متغيرة سعر صرف UER:

وهي عدد وحدات من الدينار الجزائري مقابل واحد الأورو.

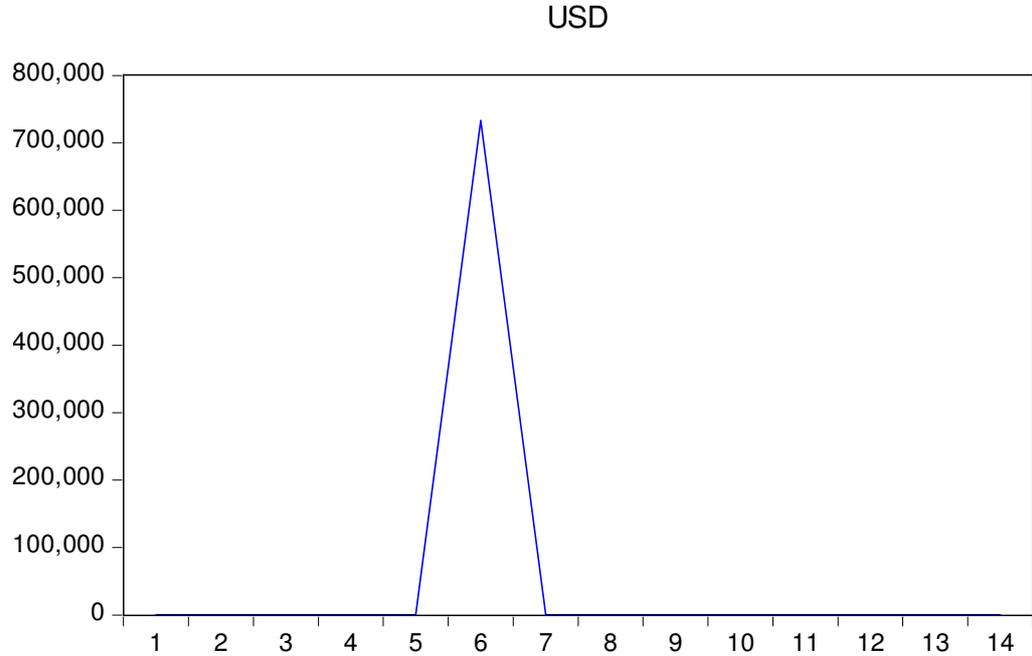
الشكل رقم (08): رسم بياني من مخرجات Eviews9 لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي



- متغيرة سعر صرف USD

وهي عدد وحدات من الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واحد.

الشكل رقم (09): رسم بياني من مخرجات Eviews9 لتطور صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو



ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نستخدم في هذه النموذج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية، لمعرفة خواص هذه السلاسل لمتغيرات النموذج نبدأ باختبار ديكي فولر ADF.

-1 اختبار ديكي فولر الموسع ADF

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ديكي فولر ADF لكل من سلسلة رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدولار و سعر صرف الأورو.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية

| المتغيرات | القيمة المحسوبة ADF | %1 | %5 | 10% | النوع |
|-----------|------------------------|-----------|-----------|-----------|--------------------------------|
| UBC | -0.414939 | -2.754993 | -1.970978 | -1.603693 | غير ساكنة بعد الفروق الأولى |
| UER | 0.932520 | -2.771926 | -1.974028 | -1.602922 | ساكنة عند الفروق الأولى |
| USD | -3.463387 | -2.754993 | -1.970978 | -1.603693 | ساكنة عند الفروق الأولى |

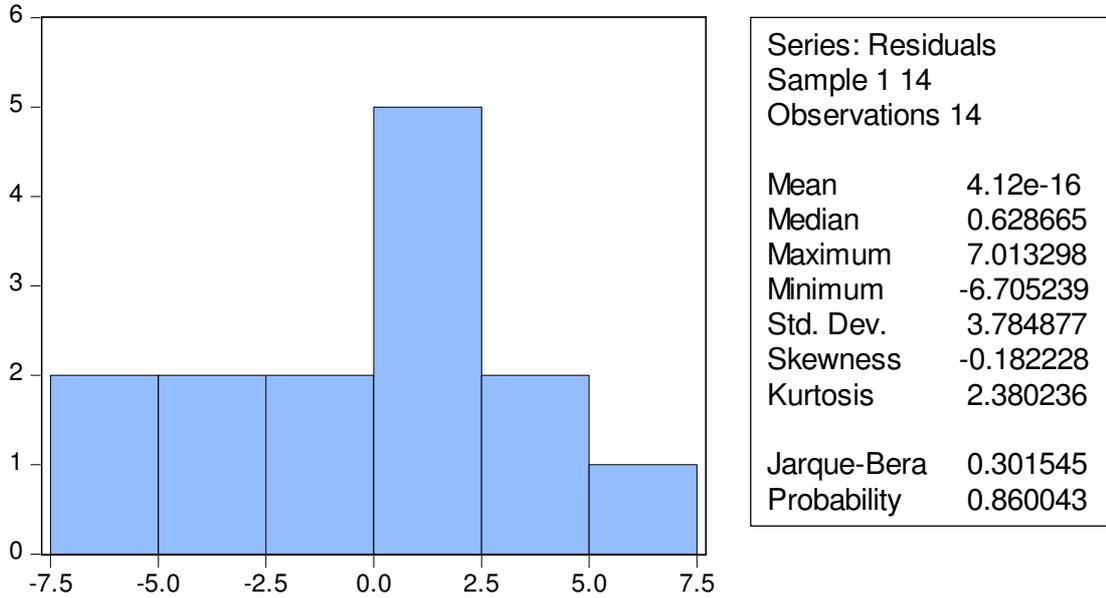
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviewse9 ملحقات رقم (02)

تشير نتائج الجدول أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم استقرار عند المستوى (level) ، حيث تصبح أسعار صرف الأورو و أسعار صرف الدولار ساكنة عند الفروق الأولى أي تحتوي على جذر الوحدة ،بمعنى أن المتغيرات متكاملة أسعار صرف (الأورو والدولار) مما يعني أن هذه السلاسل تتحرك وفق الزمن ،ويتضح من خلال الجدول أن احتمال بالنسبة لسلسلتين سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار وجود جذر الأحادي معدوم حيث القيم المحسوبة عند مستوى 1%، 5%، 10% بالنسبة للسلسلتين رصيد الميزان التجاري و سعر صرف الأورو أقل من القيم الجدولية أما بالنسبة لسعر صرف الدولار فالقيمة المحسوبة أكبر من الجدولية .

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque-bera)

سنحول دراسة اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال اختبار توزيع الطبيعي للبواقي جارك بيرا.

الشكل رقم (6): نتائج جاك بيرا



المصدر: من اعداد الطالبة على مخرجات Eviewse9 ملحق رقم (01)

بما أن قيمة $jarque-bera=0.30$ وهي أقل من X^2 الجدولية، حيث $X^2=5.99$ عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

3- تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

دراسة أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، تحصلنا على سلسلة زمنية لمتغيرات قيد الدراسة من قاعدة بيانات بنك الجزائر على النحو التالي :

حيث X تمثل أسعار الصرف، Y الميزان التجاري خلال الفترة الزمنية 2009 إلى 2015.

بافتراض أن النموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعبر عن الميزان التجاري كدالة في أسعار الصرف و يأخذ هذا النموذج الصيغة الخطية .

سنعتمد على هذا الاختبار لأنه يستند إلى مبدأ مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا باستخدام برنامج Eviewse9

الفرض العدم H_0 = أسعار الصرف ليس لها أثر معنوي على الميزان التجاري.

الفرض البديل H_1 = أسعار الصرف لها أثر معنوي على الميزان التجاري.

وإحصائية الاختبار: هي اختبار Student أو t هنا معنوية أي أن $t > t_{\alpha}$ ومنه نرفض فرض العدم (أسعار الصرف ليس له أثر معنوي على الميزان التجاري)

ونقبل البديل (أسعار الصرف لها أثر معنوي على الميزان التجاري)

وهذا يشير الى أهمية المتغير X في تفسير المتغير Y و معنويته.

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج له معنوية اقتصادية ،وذلك من خلال إشارة المعالم خلال فترة الدراسة

(المعلمة $b_1 = -1.07 < 0$ ، $b_2 = 1.62 > 0$) ،وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،حيث تشير الى وجود

علاقة طردية بين سعر صرف (الأورو) و الميزان التجاري ،ولا علاقة بين تطورات سعر صرف

(الدولار) ورصيد الميزان التجاري و التي يمكن استنتاجها من الشكل العام للنموذج الذي يأخذ الصيغة الخطية

لعدم القدرة على تطبيق اللوغاريتم على النموذج كون المتغير التابع BC يحمل قيم سالبة ، وعلية توصلنا إلى

التالي :

$$UBC = 117.51 - 1.079 * USD + 1.621 * UER$$

جدول رقم (7): تقييم معاملات النموذج

| المقاييس الإحصائية | R^2 | \bar{R}^2 | F | T | DW |
|-----------------------|-------|-------------|-------|-------|------|
| نموذج usd | 0.66 | 0.59 | 10.71 | -4.10 | 1.94 |
| نموذج eur | 0.66 | 0.59 | 10.71 | 2.41 | 1.94 |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9 ملحق رقم (03)

المعالم معنوية عند $\alpha = 5\%$

- معامل التحديد $R^2 = 0.66$

يتضح لنا من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.66$ أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر ب 67%.

- معامل التحديد التصحيحي المعدل $R^2 = 0.59$

يفضل الاحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطا أحيانا يزداد بزيادة المتغيرات ونجد أن

معنوية تشكل نسبة 59% .

- اختبار فيشر F

بالعودة الى جدول فيشر F عند درجتى الحرية $(n-k)$ و $(k-1)$ ومستوى معنوية

$\alpha = 5\%$

نجد : $F_{TAB} = 4.3$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_c = 10.71$ أي أن :

$F_{\alpha} < F_c$ ومنه نرفض فرض العدم ، ونقبل الفرض البديل أي أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الأورو

و الدولار) تؤثر في رصيد الميزان التجاري ، وان النموذج له معنوية إحصائية .

- ونلاحظ من خلال قيم ستودنت أن القيم المحسوبة $|T_c| = 4.10$ usd.

أقل من القيم المجدولة $T = 2.06$ وذلك عند مستوى معنوية 5% ، أي أن هذه المعلمة غير مقبولة إحصائيا

- نلاحظ كذلك $T_c = 2.41$ uer

أي أنها اكبر من القيمة الجدولية $T = 2.06$ وذلك عند مستوى معنوية 5% ، وتعتبر هذه المعلمة مقبولة

إحصائيا .

تقييم النموذج اقتصاديا

1- تأثير أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري :

$b_1 = -1.07 < 0$ تشير المعلمة لعدم علاقة طردية بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري ،

$b_2 = 1.62 > 0$ تشير المعلمة لوجود علاقة طردية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري وهذا يتوافق

مع النظرية الاقتصادية وهذا بانخفاض سعر الدينار الجزائري أمام أسعار الصرف (الأورو ،الدولار) وهذا

لتكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالنسبة للأسواق الخارجية ،وهذا لأن الجزائر تقوم صادراتها بالدولار الأمريكي

وتسدد ديونها بالأورو وهذا ما يحدث فارق في العملات .

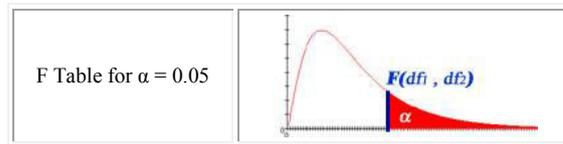
خلاصة الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل باختبار أثر سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2015 ، حيث خلصت النتائج أن سلسلتي سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار ساكنتين عند الفروق الأولى أما سلسلة رصيد الميزان التجاري فهي غير ساكنة عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF ، كما تم تقدير الدالة موضوع الدراسة بواسطة المربعات الصغرى OLS ، وقد توصلنا الى النتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين كل من (سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار) وتطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر صرف الأورو وسعر صرف الدولار) تبين وضعية الميزان التجاري .

ومن الناحية الاحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت الاختبارات التي قمنا بها معنوية النموذج.

الملحق رقم (04): جدول توزيع فيشر F



| / | df ₁ =1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 12 | 15 | 20 | 24 | 30 | 40 | 60 | 120 | ∞ |
|--------------------|--------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| df ₂ =1 | 161.4476 | 199.5000 | 215.7073 | 224.5832 | 230.1619 | 233.9860 | 236.7684 | 238.8827 | 240.5433 | 241.8817 | 243.9060 | 245.9499 | 248.0131 | 249.0518 | 250.0951 | 251.1432 | 252.1957 | 253.2529 | 254.3144 |
| 2 | 18.5128 | 19.0000 | 19.1643 | 19.2468 | 19.2964 | 19.3295 | 19.3532 | 19.3710 | 19.3848 | 19.3959 | 19.4125 | 19.4291 | 19.4458 | 19.4541 | 19.4624 | 19.4707 | 19.4791 | 19.4874 | 19.4957 |
| 3 | 10.1280 | 9.5521 | 9.2766 | 9.1172 | 9.0135 | 8.9406 | 8.8867 | 8.8452 | 8.8123 | 8.7855 | 8.7446 | 8.7029 | 8.6602 | 8.6385 | 8.6166 | 8.5944 | 8.5720 | 8.5494 | 8.5264 |
| 4 | 7.7086 | 6.9443 | 6.5914 | 6.3882 | 6.2561 | 6.1631 | 6.0942 | 6.0410 | 5.9988 | 5.9644 | 5.9117 | 5.8578 | 5.8025 | 5.7744 | 5.7459 | 5.7170 | 5.6877 | 5.6581 | 5.6281 |
| 5 | 6.6079 | 5.7861 | 5.4095 | 5.1922 | 5.0503 | 4.9503 | 4.8759 | 4.8183 | 4.7725 | 4.7351 | 4.6777 | 4.6188 | 4.5581 | 4.5272 | 4.4957 | 4.4638 | 4.4314 | 4.3985 | 4.3650 |
| 6 | 5.9874 | 5.1433 | 4.7571 | 4.5337 | 4.3874 | 4.2839 | 4.2067 | 4.1468 | 4.0990 | 4.0600 | 3.9999 | 3.9381 | 3.8742 | 3.8415 | 3.8082 | 3.7743 | 3.7398 | 3.7047 | 3.6689 |
| 7 | 5.5914 | 4.7374 | 4.3468 | 4.1203 | 3.9715 | 3.8660 | 3.7870 | 3.7257 | 3.6767 | 3.6365 | 3.5747 | 3.5107 | 3.4445 | 3.4105 | 3.3758 | 3.3404 | 3.3043 | 3.2674 | 3.2298 |
| 8 | 5.3177 | 4.4590 | 4.0662 | 3.8379 | 3.6875 | 3.5806 | 3.5005 | 3.4381 | 3.3881 | 3.3472 | 3.2839 | 3.2184 | 3.1503 | 3.1152 | 3.0794 | 3.0428 | 3.0053 | 2.9669 | 2.9276 |
| 9 | 5.1174 | 4.2565 | 3.8625 | 3.6331 | 3.4817 | 3.3738 | 3.2927 | 3.2296 | 3.1789 | 3.1373 | 3.0729 | 3.0061 | 2.9365 | 2.9005 | 2.8637 | 2.8259 | 2.7872 | 2.7475 | 2.7067 |
| 10 | 4.9646 | 4.1028 | 3.7083 | 3.4780 | 3.3258 | 3.2172 | 3.1355 | 3.0717 | 3.0204 | 2.9782 | 2.9130 | 2.8450 | 2.7740 | 2.7372 | 2.6996 | 2.6609 | 2.6211 | 2.5801 | 2.5379 |
| 11 | 4.8443 | 3.9823 | 3.5874 | 3.3567 | 3.2039 | 3.0946 | 3.0123 | 2.9480 | 2.8962 | 2.8536 | 2.7876 | 2.7186 | 2.6464 | 2.6090 | 2.5705 | 2.5309 | 2.4901 | 2.4480 | 2.4045 |
| 12 | 4.7472 | 3.8853 | 3.4903 | 3.2592 | 3.1059 | 2.9961 | 2.9134 | 2.8486 | 2.7964 | 2.7534 | 2.6866 | 2.6169 | 2.5436 | 2.5055 | 2.4663 | 2.4259 | 2.3842 | 2.3410 | 2.2962 |
| 13 | 4.6672 | 3.8056 | 3.4105 | 3.1791 | 3.0254 | 2.9153 | 2.8321 | 2.7669 | 2.7144 | 2.6710 | 2.6037 | 2.5331 | 2.4589 | 2.4202 | 2.3803 | 2.3392 | 2.2966 | 2.2524 | 2.2064 |
| 14 | 4.6001 | 3.7389 | 3.3439 | 3.1122 | 2.9582 | 2.8477 | 2.7642 | 2.6987 | 2.6458 | 2.6022 | 2.5342 | 2.4630 | 2.3879 | 2.3487 | 2.3082 | 2.2664 | 2.2229 | 2.1778 | 2.1307 |
| 15 | 4.5431 | 3.6823 | 3.2874 | 3.0556 | 2.9013 | 2.7905 | 2.7066 | 2.6408 | 2.5876 | 2.5437 | 2.4753 | 2.4034 | 2.3275 | 2.2878 | 2.2468 | 2.2043 | 2.1601 | 2.1141 | 2.0658 |
| 16 | 4.4940 | 3.6337 | 3.2389 | 3.0069 | 2.8524 | 2.7413 | 2.6572 | 2.5911 | 2.5377 | 2.4935 | 2.4247 | 2.3522 | 2.2756 | 2.2354 | 2.1938 | 2.1507 | 2.1058 | 2.0589 | 2.0096 |
| 17 | 4.4513 | 3.5915 | 3.1968 | 2.9647 | 2.8100 | 2.6987 | 2.6143 | 2.5480 | 2.4943 | 2.4499 | 2.3807 | 2.3077 | 2.2304 | 2.1898 | 2.1477 | 2.1040 | 2.0584 | 2.0107 | 1.9604 |
| 18 | 4.4139 | 3.5546 | 3.1599 | 2.9277 | 2.7729 | 2.6613 | 2.5767 | 2.5102 | 2.4563 | 2.4117 | 2.3421 | 2.2686 | 2.1906 | 2.1497 | 2.1071 | 2.0629 | 2.0166 | 1.9681 | 1.9168 |
| 19 | 4.3807 | 3.5219 | 3.1274 | 2.8951 | 2.7401 | 2.6283 | 2.5435 | 2.4768 | 2.4227 | 2.3779 | 2.3080 | 2.2341 | 2.1555 | 2.1141 | 2.0712 | 2.0264 | 1.9795 | 1.9302 | 1.8780 |
| 20 | 4.3512 | 3.4928 | 3.0984 | 2.8661 | 2.7109 | 2.5990 | 2.5140 | 2.4471 | 2.3928 | 2.3479 | 2.2776 | 2.2033 | 2.1242 | 2.0825 | 2.0391 | 1.9938 | 1.9464 | 1.8963 | 1.8432 |
| 21 | 4.3248 | 3.4668 | 3.0725 | 2.8401 | 2.6848 | 2.5727 | 2.4876 | 2.4205 | 2.3660 | 2.3210 | 2.2504 | 2.1757 | 2.0960 | 2.0540 | 2.0102 | 1.9645 | 1.9165 | 1.8657 | 1.8117 |
| 22 | 4.3009 | 3.4434 | 3.0491 | 2.8167 | 2.6613 | 2.5491 | 2.4638 | 2.3965 | 2.3419 | 2.2967 | 2.2258 | 2.1508 | 2.0707 | 2.0283 | 1.9842 | 1.9380 | 1.8894 | 1.8380 | 1.7831 |
| 23 | 4.2793 | 3.4221 | 3.0280 | 2.7955 | 2.6400 | 2.5277 | 2.4422 | 2.3748 | 2.3201 | 2.2747 | 2.2036 | 2.1282 | 2.0476 | 2.0050 | 1.9605 | 1.9139 | 1.8648 | 1.8128 | 1.7570 |
| 24 | 4.2597 | 3.4028 | 3.0088 | 2.7763 | 2.6207 | 2.5082 | 2.4226 | 2.3551 | 2.3002 | 2.2547 | 2.1834 | 2.1077 | 2.0267 | 1.9838 | 1.9390 | 1.8920 | 1.8424 | 1.7896 | 1.7330 |
| 25 | 4.2417 | 3.3852 | 2.9912 | 2.7587 | 2.6030 | 2.4904 | 2.4047 | 2.3371 | 2.2821 | 2.2365 | 2.1649 | 2.0889 | 2.0075 | 1.9643 | 1.9192 | 1.8718 | 1.8217 | 1.7684 | 1.7110 |
| 26 | 4.2252 | 3.3690 | 2.9752 | 2.7426 | 2.5868 | 2.4741 | 2.3883 | 2.3205 | 2.2655 | 2.2197 | 2.1479 | 2.0716 | 1.9898 | 1.9464 | 1.9010 | 1.8533 | 1.8027 | 1.7488 | 1.6906 |
| 27 | 4.2100 | 3.3541 | 2.9604 | 2.7278 | 2.5719 | 2.4591 | 2.3732 | 2.3053 | 2.2501 | 2.2043 | 2.1323 | 2.0558 | 1.9736 | 1.9299 | 1.8842 | 1.8361 | 1.7851 | 1.7306 | 1.6717 |
| 28 | 4.1960 | 3.3404 | 2.9467 | 2.7141 | 2.5581 | 2.4453 | 2.3593 | 2.2913 | 2.2360 | 2.1900 | 2.1179 | 2.0411 | 1.9586 | 1.9147 | 1.8687 | 1.8203 | 1.7689 | 1.7138 | 1.6541 |
| 29 | 4.1830 | 3.3277 | 2.9340 | 2.7014 | 2.5454 | 2.4324 | 2.3463 | 2.2783 | 2.2229 | 2.1768 | 2.1045 | 2.0275 | 1.9446 | 1.9005 | 1.8543 | 1.8055 | 1.7537 | 1.6981 | 1.6376 |
| 30 | 4.1709 | 3.3158 | 2.9223 | 2.6896 | 2.5336 | 2.4205 | 2.3343 | 2.2662 | 2.2107 | 2.1646 | 2.0921 | 2.0148 | 1.9317 | 1.8874 | 1.8409 | 1.7918 | 1.7396 | 1.6835 | 1.6223 |
| 40 | 4.0847 | 3.2317 | 2.8387 | 2.6060 | 2.4495 | 2.3359 | 2.2490 | 2.1802 | 2.1240 | 2.0772 | 2.0035 | 1.9245 | 1.8389 | 1.7929 | 1.7444 | 1.6928 | 1.6373 | 1.5766 | 1.5089 |
| 60 | 4.0012 | 3.1504 | 2.7581 | 2.5252 | 2.3683 | 2.2541 | 2.1665 | 2.0970 | 2.0401 | 1.9926 | 1.9174 | 1.8364 | 1.7480 | 1.7001 | 1.6491 | 1.5943 | 1.5343 | 1.4673 | 1.3893 |
| 120 | 3.9201 | 3.0718 | 2.6802 | 2.4472 | 2.2899 | 2.1750 | 2.0868 | 2.0164 | 1.9588 | 1.9105 | 1.8337 | 1.7505 | 1.6587 | 1.6084 | 1.5543 | 1.4952 | 1.4290 | 1.3519 | 1.2539 |
| ∞ | 3.8415 | 2.9957 | 2.6049 | 2.3719 | 2.2141 | 2.0986 | 2.0096 | 1.9384 | 1.8799 | 1.8307 | 1.7522 | 1.6664 | 1.5705 | 1.5173 | 1.4591 | 1.3940 | 1.3180 | 1.2214 | 1.0000 |

الملحق رقم (05): جدول توزيع ستودنت T

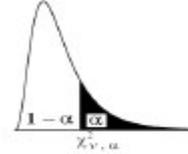
Table de la Loi de Student – Test t

| Seuil de risque α (bilatéral) | | | | | | | | | | | | | | |
|--------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| DDL | 0,9 | 0,8 | 0,7 | 0,6 | 0,5 | 0,4 | 0,3 | 0,2 | 0,1 | 0,05 | 0,02 | 0,01 | 0,005 | 0,001 |
| 1 | 0,1584 | 0,3249 | 0,5095 | 0,7265 | 1 | 1,3764 | 1,9626 | 3,0777 | 6,3137 | 12,706 | 31,821 | 63,656 | 127,32 | 636,58 |
| 2 | 0,1421 | 0,2887 | 0,4447 | 0,6172 | 0,8166 | 1,0507 | 1,3862 | 1,8856 | 2,92 | 4,3027 | 6,9645 | 9,925 | 14,089 | 31,6 |
| 3 | 0,1366 | 0,2767 | 0,4242 | 0,5844 | 0,7649 | 0,9785 | 1,2498 | 1,6377 | 2,3534 | 3,1824 | 4,5407 | 5,8408 | 7,4532 | 12,924 |
| 4 | 0,1336 | 0,2707 | 0,4142 | 0,5686 | 0,7407 | 0,941 | 1,1896 | 1,5332 | 2,1318 | 2,7765 | 3,7469 | 4,6041 | 5,5975 | 8,6101 |
| 5 | 0,1322 | 0,2672 | 0,4082 | 0,5594 | 0,7267 | 0,9196 | 1,1558 | 1,4759 | 2,015 | 2,5705 | 3,3649 | 4,0321 | 4,7733 | 6,8685 |
| 6 | 0,1311 | 0,2648 | 0,4043 | 0,5534 | 0,7176 | 0,9057 | 1,1342 | 1,4398 | 1,9432 | 2,4469 | 3,1427 | 3,7074 | 4,3168 | 5,9587 |
| 7 | 0,1303 | 0,2632 | 0,4015 | 0,5491 | 0,7111 | 0,896 | 1,1192 | 1,4149 | 1,8945 | 2,3645 | 2,9979 | 3,4995 | 4,0294 | 5,4081 |
| 8 | 0,1297 | 0,2619 | 0,3996 | 0,5469 | 0,7064 | 0,8889 | 1,1081 | 1,3968 | 1,8595 | 2,306 | 2,8965 | 3,3654 | 3,8325 | 5,0414 |
| 9 | 0,1293 | 0,261 | 0,3979 | 0,5435 | 0,7027 | 0,8834 | 1,0997 | 1,383 | 1,8331 | 2,2622 | 2,8214 | 3,2498 | 3,6896 | 4,7809 |
| 10 | 0,1289 | 0,2602 | 0,3966 | 0,5415 | 0,6998 | 0,8791 | 1,0931 | 1,3722 | 1,8125 | 2,2281 | 2,7638 | 3,1693 | 3,5814 | 4,5868 |
| 11 | 0,1286 | 0,2596 | 0,3956 | 0,5399 | 0,6974 | 0,8758 | 1,0877 | 1,3634 | 1,7959 | 2,201 | 2,7181 | 3,1058 | 3,4966 | 4,4369 |
| 12 | 0,1283 | 0,259 | 0,3947 | 0,5386 | 0,6955 | 0,8726 | 1,0832 | 1,3562 | 1,7823 | 2,1788 | 2,681 | 3,0545 | 3,4284 | 4,3178 |
| 13 | 0,1281 | 0,2586 | 0,394 | 0,5375 | 0,6938 | 0,8702 | 1,0795 | 1,3502 | 1,7709 | 2,1604 | 2,6503 | 3,0123 | 3,3725 | 4,2209 |
| 14 | 0,128 | 0,2582 | 0,3933 | 0,5366 | 0,6924 | 0,8681 | 1,0763 | 1,345 | 1,7613 | 2,1448 | 2,6245 | 2,9768 | 3,3257 | 4,1403 |
| 15 | 0,1278 | 0,2579 | 0,3928 | 0,5357 | 0,6912 | 0,8662 | 1,0736 | 1,3406 | 1,7531 | 2,1315 | 2,6025 | 2,9467 | 3,286 | 4,0728 |
| 16 | 0,1277 | 0,2576 | 0,3923 | 0,535 | 0,6901 | 0,8647 | 1,0711 | 1,3368 | 1,7459 | 2,1199 | 2,5835 | 2,9208 | 3,252 | 4,0149 |
| 17 | 0,1276 | 0,2573 | 0,3919 | 0,5344 | 0,6892 | 0,8633 | 1,069 | 1,3334 | 1,7396 | 2,1098 | 2,5669 | 2,8982 | 3,2224 | 3,9651 |
| 18 | 0,1274 | 0,2571 | 0,3915 | 0,5338 | 0,6884 | 0,862 | 1,0672 | 1,3304 | 1,7341 | 2,1009 | 2,5524 | 2,8784 | 3,1966 | 3,9217 |
| 19 | 0,1274 | 0,2569 | 0,3912 | 0,5333 | 0,6876 | 0,861 | 1,0655 | 1,3277 | 1,7291 | 2,093 | 2,5395 | 2,8609 | 3,1737 | 3,8833 |
| 20 | 0,1273 | 0,2567 | 0,3909 | 0,5329 | 0,687 | 0,86 | 1,064 | 1,3253 | 1,7247 | 2,086 | 2,528 | 2,8453 | 3,1534 | 3,8496 |
| 21 | 0,1272 | 0,2566 | 0,3906 | 0,5325 | 0,6864 | 0,8591 | 1,0627 | 1,3232 | 1,7207 | 2,0796 | 2,5176 | 2,8314 | 3,1352 | 3,8193 |
| 22 | 0,1271 | 0,2564 | 0,3904 | 0,5321 | 0,6858 | 0,8583 | 1,0614 | 1,3212 | 1,7171 | 2,0739 | 2,5083 | 2,8188 | 3,1188 | 3,7922 |
| 23 | 0,1271 | 0,2563 | 0,3902 | 0,5317 | 0,6853 | 0,8575 | 1,0603 | 1,3195 | 1,7139 | 2,0687 | 2,4999 | 2,8073 | 3,104 | 3,7676 |
| 24 | 0,127 | 0,2562 | 0,39 | 0,5314 | 0,6848 | 0,8569 | 1,0593 | 1,3178 | 1,7109 | 2,0639 | 2,4922 | 2,797 | 3,0905 | 3,7454 |
| 25 | 0,1269 | 0,2561 | 0,3898 | 0,5312 | 0,6844 | 0,8562 | 1,0584 | 1,3163 | 1,7081 | 2,0595 | 2,4851 | 2,7874 | 3,0782 | 3,7251 |
| 26 | 0,1269 | 0,256 | 0,3896 | 0,5309 | 0,684 | 0,8557 | 1,0575 | 1,315 | 1,7056 | 2,0555 | 2,4786 | 2,7787 | 3,0669 | 3,7067 |
| 27 | 0,1268 | 0,2559 | 0,3894 | 0,5306 | 0,6837 | 0,8551 | 1,0567 | 1,3137 | 1,7033 | 2,0518 | 2,4727 | 2,7707 | 3,0565 | 3,6895 |
| 28 | 0,1268 | 0,2558 | 0,3893 | 0,5304 | 0,6834 | 0,8546 | 1,056 | 1,3125 | 1,7011 | 2,0484 | 2,4671 | 2,7633 | 3,047 | 3,6739 |
| 29 | 0,1268 | 0,2557 | 0,3892 | 0,5302 | 0,683 | 0,8542 | 1,0553 | 1,3114 | 1,6991 | 2,0452 | 2,462 | 2,7564 | 3,038 | 3,6595 |
| 30 | 0,1267 | 0,2556 | 0,389 | 0,53 | 0,6828 | 0,8538 | 1,0547 | 1,3104 | 1,6973 | 2,0423 | 2,4573 | 2,75 | 3,0298 | 3,646 |
| 31 | 0,1267 | 0,2555 | 0,3889 | 0,5298 | 0,6825 | 0,8534 | 1,0541 | 1,3095 | 1,6955 | 2,0395 | 2,4528 | 2,744 | 3,0221 | 3,6335 |
| 32 | 0,1267 | 0,2555 | 0,3888 | 0,5297 | 0,6822 | 0,853 | 1,0535 | 1,3086 | 1,6939 | 2,0369 | 2,4487 | 2,7385 | 3,0149 | 3,6218 |
| 33 | 0,1266 | 0,2554 | 0,3887 | 0,5296 | 0,682 | 0,8526 | 1,053 | 1,3077 | 1,6924 | 2,0345 | 2,4448 | 2,7333 | 3,0082 | 3,6109 |
| 34 | 0,1266 | 0,2553 | 0,3886 | 0,5294 | 0,6818 | 0,8523 | 1,0525 | 1,307 | 1,6909 | 2,0322 | 2,4411 | 2,7284 | 3,002 | 3,6007 |
| 35 | 0,1266 | 0,2553 | 0,3885 | 0,5292 | 0,6816 | 0,852 | 1,052 | 1,3062 | 1,6896 | 2,0301 | 2,4377 | 2,7238 | 2,9961 | 3,5911 |
| 36 | 0,1266 | 0,2552 | 0,3884 | 0,5291 | 0,6814 | 0,8517 | 1,0516 | 1,3055 | 1,6883 | 2,0281 | 2,4345 | 2,7195 | 2,9905 | 3,5821 |
| 37 | 0,1265 | 0,2552 | 0,3883 | 0,5289 | 0,6812 | 0,8514 | 1,0512 | 1,3049 | 1,6871 | 2,0262 | 2,4314 | 2,7154 | 2,9853 | 3,5737 |
| 38 | 0,1265 | 0,2551 | 0,3882 | 0,5288 | 0,681 | 0,8512 | 1,0508 | 1,3042 | 1,686 | 2,0244 | 2,4286 | 2,7116 | 2,9803 | 3,5657 |
| 39 | 0,1265 | 0,2551 | 0,3882 | 0,5287 | 0,6808 | 0,8509 | 1,0504 | 1,3036 | 1,6849 | 2,0227 | 2,4258 | 2,7079 | 2,9756 | 3,5581 |
| 40 | 0,1265 | 0,255 | 0,3881 | 0,5286 | 0,6807 | 0,8507 | 1,05 | 1,3031 | 1,6839 | 2,0211 | 2,4233 | 2,7045 | 2,9712 | 3,551 |
| 41 | 0,1264 | 0,255 | 0,388 | 0,5285 | 0,6805 | 0,8505 | 1,0497 | 1,3025 | 1,6829 | 2,0195 | 2,4208 | 2,7012 | 2,967 | 3,5443 |
| 42 | 0,1264 | 0,255 | 0,388 | 0,5284 | 0,6804 | 0,8503 | 1,0494 | 1,302 | 1,682 | 2,0181 | 2,4185 | 2,6981 | 2,963 | 3,5377 |
| 43 | 0,1264 | 0,2549 | 0,3879 | 0,5283 | 0,6802 | 0,8501 | 1,0491 | 1,3016 | 1,6811 | 2,0167 | 2,4163 | 2,6951 | 2,9592 | 3,5316 |
| 44 | 0,1264 | 0,2549 | 0,3878 | 0,5282 | 0,6801 | 0,8499 | 1,0488 | 1,3011 | 1,6802 | 2,0154 | 2,4141 | 2,6923 | 2,9555 | 3,5258 |
| 45 | 0,1264 | 0,2549 | 0,3878 | 0,5281 | 0,68 | 0,8497 | 1,0485 | 1,3007 | 1,6794 | 2,0141 | 2,4121 | 2,6896 | 2,9521 | 3,5203 |
| 46 | 0,1264 | 0,2548 | 0,3877 | 0,5281 | 0,6799 | 0,8495 | 1,0482 | 1,3002 | 1,6787 | 2,0129 | 2,4102 | 2,687 | 2,9488 | 3,5149 |
| 47 | 0,1263 | 0,2548 | 0,3877 | 0,528 | 0,6797 | 0,8493 | 1,048 | 1,2998 | 1,6779 | 2,0117 | 2,4083 | 2,6846 | 2,9456 | 3,5099 |
| 48 | 0,1263 | 0,2548 | 0,3876 | 0,5279 | 0,6796 | 0,8492 | 1,0478 | 1,2994 | 1,6772 | 2,0105 | 2,4065 | 2,6822 | 2,9426 | 3,505 |
| 49 | 0,1263 | 0,2547 | 0,3876 | 0,5278 | 0,6795 | 0,849 | 1,0475 | 1,2991 | 1,6766 | 2,0096 | 2,4049 | 2,68 | 2,9397 | 3,5005 |
| 50 | 0,1263 | 0,2547 | 0,3875 | 0,5278 | 0,6794 | 0,8489 | 1,0473 | 1,2987 | 1,6759 | 2,0086 | 2,4033 | 2,6778 | 2,937 | 3,496 |
| 60 | 0,1262 | 0,2545 | 0,3872 | 0,5272 | 0,6786 | 0,8477 | 1,0455 | 1,2958 | 1,6705 | 2,0003 | 2,3901 | 2,6603 | 2,9146 | 3,4602 |
| 70 | 0,1261 | 0,2543 | 0,3869 | 0,5268 | 0,678 | 0,8468 | 1,0442 | 1,2938 | 1,6669 | 1,9944 | 2,3808 | 2,6479 | 2,8987 | 3,435 |
| 80 | 0,1261 | 0,2542 | 0,3867 | 0,5265 | 0,6776 | 0,8461 | 1,0432 | 1,2922 | 1,6641 | 1,9901 | 2,3739 | 2,6387 | 2,887 | 3,4164 |
| 90 | 0,126 | 0,2541 | 0,3866 | 0,5263 | 0,6772 | 0,8456 | 1,0424 | 1,291 | 1,662 | 1,9867 | 2,3685 | 2,6316 | 2,8779 | 3,4019 |
| 100 | 0,126 | 0,254 | 0,3864 | 0,5261 | 0,677 | 0,8452 | 1,0418 | 1,2901 | 1,6602 | 1,984 | 2,3642 | 2,6259 | 2,8707 | 3,3905 |
| 110 | 0,126 | 0,254 | 0,3863 | 0,5259 | 0,6767 | 0,8449 | 1,0413 | 1,2893 | 1,6588 | 1,9818 | 2,3607 | 2,6213 | 2,8648 | 3,3811 |
| 120 | 0,1259 | 0,2539 | 0,3862 | 0,5258 | 0,6765 | 0,8446 | 1,0409 | 1,2886 | 1,6576 | 1,9799 | 2,3578 | 2,6174 | 2,8599 | 3,3734 |
| 130 | 0,1259 | 0,2539 | 0,3862 | 0,5257 | 0,6764 | 0,8444 | 1,0406 | 1,2881 | 1,6567 | 1,9784 | 2,3554 | 2,6142 | 2,8557 | 3,367 |
| 140 | 0,1259 | 0,2538 | 0,3861 | 0,5256 | 0,6762 | 0,8442 | 1,0403 | 1,2876 | 1,6558 | 1,9771 | 2,3533 | 2,6114 | 2,8522 | 3,3613 |
| 150 | 0,1257 | 0,2533 | 0,3853 | 0,5244 | 0,6744 | 0,8416 | 1,0364 | 1,2816 | 1,6449 | 1,96 | 2,3264 | 2,5759 | 2,8072 | 3,2908 |

Source: www.pratiqsciencessociales.net

الملحق رقم (06): جدول كاي تربيع χ^2

Percentage Points of the χ^2 Distribution; $\chi^2_{v,\alpha}$
 $P(\chi^2 > \chi^2_{v,\alpha}) = \alpha$



| v | α | | | | | | | | | | | | | | |
|-----|----------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| | 0.001 | 0.005 | 0.010 | 0.025 | 0.050 | 0.100 | 0.250 | 0.500 | 0.750 | 0.900 | 0.950 | 0.975 | 0.990 | 0.995 | 0.999 |
| 1 | 10.83 | 7.88 | 6.63 | 5.02 | 3.84 | 2.71 | 1.32 | 0.45 | 0.10 | 0.02 | | | | | |
| 2 | 13.82 | 10.60 | 9.21 | 7.38 | 5.99 | 4.61 | 2.77 | 1.39 | 0.58 | 0.21 | 0.10 | 0.05 | 0.02 | 0.01 | |
| 3 | 16.27 | 12.84 | 11.34 | 9.35 | 7.81 | 6.25 | 4.11 | 2.37 | 1.21 | 0.58 | 0.35 | 0.22 | 0.11 | 0.07 | 0.02 |
| 4 | 18.47 | 14.86 | 13.28 | 11.14 | 9.49 | 7.78 | 5.39 | 3.36 | 1.92 | 1.06 | 0.71 | 0.48 | 0.30 | 0.21 | 0.09 |
| 5 | 20.52 | 16.75 | 15.09 | 12.83 | 11.07 | 9.24 | 6.63 | 4.35 | 2.67 | 1.61 | 1.15 | 0.83 | 0.55 | 0.41 | 0.21 |
| 6 | 22.46 | 18.55 | 16.81 | 14.45 | 12.59 | 10.64 | 7.84 | 5.35 | 3.45 | 2.20 | 1.64 | 1.24 | 0.87 | 0.68 | 0.38 |
| 7 | 24.32 | 20.28 | 18.48 | 16.01 | 14.07 | 12.02 | 9.04 | 6.35 | 4.25 | 2.83 | 2.17 | 1.69 | 1.24 | 0.99 | 0.60 |
| 8 | 26.12 | 21.95 | 20.09 | 17.53 | 15.51 | 13.36 | 10.22 | 7.34 | 5.07 | 3.49 | 2.73 | 2.18 | 1.65 | 1.34 | 0.86 |
| 9 | 27.88 | 23.59 | 21.67 | 19.02 | 16.92 | 14.68 | 11.39 | 8.34 | 5.90 | 4.17 | 3.33 | 2.70 | 2.09 | 1.73 | 1.15 |
| 10 | 29.59 | 25.19 | 23.21 | 20.48 | 18.31 | 15.99 | 12.55 | 9.34 | 6.74 | 4.87 | 3.94 | 3.25 | 2.56 | 2.16 | 1.48 |
| 11 | 31.26 | 26.76 | 24.72 | 21.92 | 19.68 | 17.28 | 13.70 | 10.34 | 7.58 | 5.58 | 4.57 | 3.82 | 3.05 | 2.60 | 1.83 |
| 12 | 32.91 | 28.30 | 26.22 | 23.34 | 21.03 | 18.55 | 14.85 | 11.34 | 8.44 | 6.30 | 5.23 | 4.40 | 3.57 | 3.07 | 2.21 |
| 13 | 34.53 | 29.82 | 27.69 | 24.74 | 22.36 | 19.81 | 15.98 | 12.34 | 9.30 | 7.04 | 5.89 | 5.01 | 4.11 | 3.57 | 2.62 |
| 14 | 36.12 | 31.32 | 29.14 | 26.12 | 23.68 | 21.06 | 17.12 | 13.34 | 10.17 | 7.79 | 6.57 | 5.63 | 4.66 | 4.07 | 3.04 |
| 15 | 37.70 | 32.80 | 30.58 | 27.49 | 25.00 | 22.31 | 18.25 | 14.34 | 11.04 | 8.55 | 7.26 | 6.26 | 5.23 | 4.60 | 3.48 |
| 16 | 39.25 | 34.27 | 32.00 | 28.85 | 26.30 | 23.54 | 19.37 | 15.34 | 11.91 | 9.31 | 7.96 | 6.91 | 5.81 | 5.14 | 3.94 |
| 17 | 40.79 | 35.72 | 33.41 | 30.19 | 27.59 | 24.77 | 20.49 | 16.34 | 12.79 | 10.09 | 8.67 | 7.56 | 6.41 | 5.70 | 4.42 |
| 18 | 42.31 | 37.16 | 34.81 | 31.53 | 28.87 | 25.99 | 21.60 | 17.34 | 13.68 | 10.86 | 9.39 | 8.23 | 7.01 | 6.26 | 4.90 |
| 19 | 43.82 | 38.58 | 36.19 | 32.85 | 30.14 | 27.20 | 22.72 | 18.34 | 14.56 | 11.65 | 10.12 | 8.91 | 7.63 | 6.84 | 5.41 |
| 20 | 45.31 | 40.00 | 37.57 | 34.17 | 31.41 | 28.41 | 23.83 | 19.34 | 15.45 | 12.44 | 10.85 | 9.59 | 8.26 | 7.43 | 5.92 |
| 21 | 46.80 | 41.40 | 38.93 | 35.48 | 32.67 | 29.62 | 24.93 | 20.34 | 16.34 | 13.24 | 11.59 | 10.28 | 8.90 | 8.03 | 6.45 |
| 22 | 48.27 | 42.80 | 40.29 | 36.78 | 33.92 | 30.81 | 26.04 | 21.34 | 17.24 | 14.04 | 12.34 | 10.98 | 9.54 | 8.64 | 6.98 |
| 23 | 49.73 | 44.18 | 41.64 | 38.08 | 35.17 | 32.01 | 27.14 | 22.34 | 18.14 | 14.85 | 13.09 | 11.69 | 10.20 | 9.26 | 7.53 |
| 24 | 51.18 | 45.56 | 42.98 | 39.36 | 36.42 | 33.20 | 28.24 | 23.34 | 19.04 | 15.66 | 13.85 | 12.40 | 10.86 | 9.89 | 8.08 |
| 25 | 52.62 | 46.93 | 44.31 | 40.65 | 37.65 | 34.38 | 29.34 | 24.34 | 19.94 | 16.47 | 14.61 | 13.12 | 11.52 | 10.52 | 8.65 |
| 30 | 59.70 | 53.67 | 50.89 | 46.98 | 43.77 | 40.26 | 34.80 | 29.34 | 24.48 | 20.60 | 18.49 | 16.79 | 14.95 | 13.79 | 11.59 |
| 40 | 73.40 | 66.77 | 63.69 | 59.34 | 55.76 | 51.81 | 45.62 | 39.34 | 33.66 | 29.05 | 26.51 | 24.43 | 22.16 | 20.71 | 17.92 |
| 50 | 86.66 | 79.49 | 76.15 | 71.42 | 67.50 | 63.17 | 56.33 | 49.33 | 42.94 | 37.69 | 34.76 | 32.36 | 29.71 | 27.99 | 24.67 |
| 60 | 99.61 | 91.95 | 88.38 | 83.30 | 79.08 | 74.40 | 66.98 | 59.33 | 52.29 | 46.46 | 43.19 | 40.48 | 37.48 | 35.53 | 31.74 |
| 70 | 112.32 | 104.21 | 100.43 | 95.02 | 90.53 | 85.53 | 77.58 | 69.33 | 61.70 | 55.33 | 51.74 | 48.76 | 45.44 | 43.28 | 39.04 |
| 80 | 124.84 | 116.32 | 112.33 | 106.63 | 101.88 | 96.58 | 88.13 | 79.33 | 71.14 | 64.28 | 60.39 | 57.15 | 53.54 | 51.17 | 46.52 |
| 90 | 137.21 | 128.30 | 124.12 | 118.14 | 113.15 | 107.57 | 98.65 | 89.33 | 80.62 | 73.29 | 69.13 | 65.65 | 61.75 | 59.20 | 54.16 |
| 100 | 149.45 | 140.17 | 135.81 | 129.56 | 124.34 | 118.30 | 109.14 | 99.33 | 90.13 | 82.36 | 77.93 | 74.22 | 70.06 | 67.33 | 61.92 |

Source: stat.psu.edu/~mga/401/tables/Chi-square-table.pdf